مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٣١

الخميس، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة يلم - فاليين	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد آل خليفة
	البرازيل	السيد لامبريا
	البرتغال	السيد غاما
	سلوفينيا	السيد فرليتش
	الصين	السيد تانغ جياشوان
	غابون	السيد أوي امبا
	غامبيا	السيد جوبي
	فرنسا	السيد فيدرين
	كوستاريكا	السيد روخاس لوبيز
	كينيا	السيد غودانا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت
	اليابان	السيد كومورا

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل أعضاء المجلس يذكرون أن تاريخ وجدول أعمال هذه الجلسة قد اتفق بشأنهما أعضاء المجلس في مشاوراتهم السابقة.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)

دعوة فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاصو، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب فخامة السيد بليز كومباوري رئيس جمهورية بوركينا فاصو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ليشغل مقعدا على طاولة المجلس.

اصطحب السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاصو، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى طاولة المجلس.

دعوة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مقعدا على طاولة المجلس.

وزراء الخارجية الممثلون لدولهم والترحيب بهم.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أنوه بأن البحرين والبرازيل والبرتغال وسلوفينيا والسويد والصين وغابون وغامبيا وفرنسا وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ممثلة بوزراء خارجيتها. وإنني أرحب بوجودهم على طاولة المجلس.

وأود أيضا أن أنوه بوجود وزراء الخارجية الآخرين الحاضرين في قاعة المجلس اليوم وأن أرحب بهم. فوجودهم تأكيد على أهمية الموضوع الذي سيتناوله هذا الاجتماع. وإن روح التعاون التي أبداها كل الحاضرين هنا، والتي جعلت هذا الاجتماع ممكنا، هي موضع تقدير لدينا جميعا.

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يعقد مجلس الأمن اليوم ثاني اجتماع وزاري له عن أفريقيا. ومعروض على أعضاء مجلس الأمن الوثيقة S/1998/318 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وهو التقرير الذي قُدم بناء على طلب المجلس في أول اجتماع وزاري له عن أفريقيا.

وأود أن أوجِّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/876 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة مؤرخة بتاريخ نفس اليوم موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب المستشار ووزير الخارجية الاتحادي في النمسا، بصفته رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أذكِّر بأن الأمين العام قدم تقريره رسميا في جلسة للمجلس بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، تكلمت فيها وفود عديدة. ولقد اتخذ المجلس في جلسته ٣٨٨٦ المنعقدة بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ القرار ١١٧٠ (١٩٩٨) الذي قرر فيه، في جملة أمور، إنشاء فريق عامل متخصص من أجل استعراض جميع التوصيات الواردة في

التقرير المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وطـُلب إلى الفريق العامل المتخصص أن يقدم مقترحات محددة من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة ينظر فيها المجلس بحلول أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

أود أن أذكر أيضا بأن مجلس الأمن اتخذ مؤخرا قرارين وبيانا رئاسيا على أساس توصيات الفريق العامل المخصص. ويتصل القرار ١١٩٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بتعزيز فعالية عمليات حظر الأسلحة التي فرضها المجلس، والقرار ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بتعزيز عملية التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع المنازعات وصون السلم؛ أما البيان الرئاسي S/PRST/1998/28 المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فيتناول تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام.

ويشرفني أن أعطي الكلمة الآن لرئيس بوركينا فاصو، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، فخامة السيد بليز كامباأوري، وأرحب بفخامته وأدعوه للإدلاء ببيانه.

الرئيس كامباأوري (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني واثق بأنكم جميعا تفهمون دون شك أنني أشعـــر بســـرور خاص بل وبالاعتراف بالجميل لأنه في الوقت الذي جئت فيه لأتكلم باسم أفريقيا أمام المجتمع الدولي، يكرس المجلس جلسة خاصة للحالة السائدة في قارتنا. وإنني أحيي هذه المبادرة الجديرة بالثناء التي تتيح لي الفرصة كي أشارك المجلس بعض شواغلنا.

وأود أن أثني عليكم - سيدتي الرئيسة - وأعرب لكم عن شكري البالـغ لاهتمامكـــم المستمـــر بتناول مشاكل أفريقيا. وأنا واثق بأن رئاستكم للمجلس ستكون بالغة الفائدة لمنظمتنا.

وأود أن أعرب للأمين العام مرة أخرى عن ارتياحنا الكبير للعمل الذي يقوم به كل يوم في خدمة السلام.

كما سبق أن ذكرت أمام الجمعية العامة، فإن مشاكل الأمن بالنسبة لأفريقيا هائلة ومعقدة. ومع ذلك، نحن على اقتناع بأنه بفضل الاتحاد وبتعاون الأمم المتحدة سنتمكن من مواجهة جميع مصاعبنا. وبتضامن المجتمع الدولي سننتصر في المعركة من أجل السلام. وأعترف بأن بزوغ الأزمات الأفريقية من جديد والمصاعب التي تواجه لحلها، يدعونا أحيانا إلى الشعور بخيبة الأمل والتشاؤهم. ولكننا بتسلحنا بإرادتنا وعزمنا لعلى ثقة بقدرتنا على التغلب على كل مصاعبنا.

منذ عام مضى، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن الحالة في أفريقيا، أكد فيه مجددا على المسؤولية التي تقع على عاتق كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحل نزاعاتها بالوسائل السلمية. ومنذ ذلك الحين، لم يشهد الوضع في قارتنا تطورا إيجابيا. إن بعض الأزمات التي نشأت منذ عدة سنوات لا تزال تشكل بالنسبة للمجتمع الدولي تحديا حقيقيا ينبغي أن يواجهه بأي ثمن. وهذا ينطبق على أنغولا وعلى الصومال وغيرهما.

وعلاوة على هذه الأزمات التي لا نهاية لها، أضيفت نزاعات جديدة تستخرصنا بسبب تعقدها وبسبب المخاطر الجسيمة التي تعاني منها المنطقة دون الإقليمية التي تشهدها وتعاني منها القارة برمتها. إن إثيوبيا وإريتريا على وشك خوض حرب شاملة. ومنذ الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية، تسعى المنظمة قدر طاقتها إلى احتواء تلك الحالة. ولهذا الغرض، ذهبت إلى أديس أبابا وإلى أسمرة، واصطحبني الرئيس موغابي، رئيس زمبابوي، والرئيس بيزيمونغو، رئيس رواندا ووزير خارجية جيبوتي.

وقد كان لهذه البعثة فضل احتواء تطور الموقف بعد النداء الذي وجهناه إلى الطرفين كي يتحليا بضبط النفس ويمتنعا عن الأعمال التي تؤدي إلى تصعيد الموقف. ولذلك، أود أن أغتنم فرصة هذا الاجتماع لأعرب مرة أخرى لزعيمي هذين البلدين عن تقديرنا البالغ لتعهدهما بإعطاء السلم فرصة، ونرحب بالثقة التي يضعانها في منظمة الوحدة الافريقية لحل نزاعهم بالطرق السلمية.

إننا لا نزال نواصل بذل جهودنا. وفي الوقت الحاضر، أتشاور مع نظرائي لكي ننظم عما قريب لقاء في أواغادوغو نرجو أن نقدم فيه للطرفين اقتراحات محددة. وفي رأينا أن حل هذا النزاع سيحتاج إلى دعم ومساعدة لا لبس فيهما من قبل المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة، للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية ولاقتراحاتها.

كذلك تحتاج منظمة الوحدة الافريقية إلى العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في إدارة وتسوية الأزمة الخطيرة والمأساوية التي اندلعت أخيرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنها أزمة خطيرة مأساوية نظرا لعدد الدول التي لها قوات مسلحة متدخلة ومتورطة فيها، ونظرا لإمكانية زعزعة الاستقرار التي ستنجم عن ذلك للمنطقة دون الإقليمية وهي إمكانية مهولة. إنها الأزمة الأولى من نوعها في تاريخ أفريقيا وتحتاج - دون شك - إلى تعبئة دولية لإنهائها. وإنني أحث الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على أن تكون على استعداد في الوقت المناسب للاستجابة بطريقة فعالة لمتطلباتنا.

إن هذه الأزمات تتطلب ردا من الأمم المتحدة كما تتطلب ردا من منظمة الوحدة الافريقية. وقد ذكر البيان الرئاسي بشأن أفريقيا بالمسؤولية الخاصة الواقعة على الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وهذا الالتزام من جانب الأمم المتحدة يتجسد في الميدان من خلال بعض الأنشطة المحددة، مثل إرسال بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بمساعدة بعض الدول الأعضاء، التي أود هنا أن أحيي روح التضامن وإنكار الذات التي تتحلى بها.

كما أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تقوم بعمل مفيد، بالرغم من الوفاة المأساوية للمبعوث الخاص للأمين العام، المحامي أليون بلوندين بيي، الذي أحيي ذكراه، وبالرغم من الفشل المثير للإحباط لمحاولات المصالحة. وإنني أحث الطرفين، حكومة أنغولا واليونيتا على استئناف الحوار الذي سيظل السلم بدونه وهما. كما أناشد الأمم المتحدة أن تبقي على بعثتها ووساطتها بل حتى أن تزيد من تدخلها في عملية السعي إلى حل دائم للمشكلة.

ونفس الشيء ينطبق على النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وغينيا - بيساو. وهنا نحث الأطراف المعنية على أن تأخذ بالحوار بدلا من صليل السلاح. وينبغي أن تقتنع بأنه لا يمكن تصور حل بدون حوار بناء.

ولا يسعني أن أنهي بياني دون أن أعود إلى مسألتين تنخرطان في إطار اختصاصات مجلس الأمن. المسألة الأولى تتعلق بالنزاع بين الجماهيرية العربية الليبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والآن، حيث نتناول هذه المسألة من خلال القنوات القانونية، وقد أوكل مجلس الأمن إلى الأمين العام ولاية محددة لهذا الغرض، يبدو أنه مما لا غنى عنه أن نوفر حدا أدنى من الضمانات لليبيين المشتبه فيهما، حتى يمكن أن يحصلا على محاكمة عادلة ومنصفة مع الاحترام الواجب لكرامة الإنسان.

والمسألة الثانية تتعلق بقصف مصنع الأدوية في السودان. ونحن في منظمة الوحدة الافريقية مع حركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية، ندعو إلى إرسال بعثة دولية للتحقيق، على نحو ما طالب به السودان، لاستيضاح الموقف تماما.

ولهذا الغرض، ولتفادي مثل هذه الأعمال القمعية غير المقبولة والتي تنفذ بشكل عشوائي باسم مكافحة الإرهاب. يبدو من الملح بشكل خاص أن يتناول المجتمع الدولي مسألة الإرهاب بصفة عامة، هذا العمل الهمجي الدنيء الذي ندينه بشدة. ذلك لأنها مسألة لها أبعاد عالمية، وبالتالي يقع على عاتق المجتمع الدولي أن يجد حلا وردا مناسبا لها.

بالإضافة إلى ذلك لا يمكن ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن نتصور أنه لا توجد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. ولذلك فإنني أقترح أن يعقد في عام ٢٠٠٠ تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الإرهاب. ويمكن أن يسبق هذا المؤتمر مؤتمرات تحضيرية إقليمية تعقد في العام المقبل.

وإذ أدرك أن التنمية الاقتصادية هي بعد آخر للسلم، فإنني أتصور عقد مؤتمر قمة يتناول المسائل المتصلة بالاقتصاد والتنمية في أفريقيا. ولقد كانت اتصالاتي في هذا الصدد مع الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبشّر بالخير.

بيد أن جميع طموحاتنا بشأن أفريقيا ستذهب سدى إذا لم ننجح في تقديم صورة إيجابية، وأعني بذلك المصداقية على الصعيد الدولي. ولهذا السبب أنوي أن أعقد اجتماعا يضم خبراء في مجال الاتصالات للقيام بهذه المهمة.

إن التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. فالسلم

والأمن الدوليان مطلب لا يقتصر على عصرنا ولكنه أيضا يهم الأجيال المقبلة.

إن ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يذكراننا بأن التعاون بين المنظمتين أمر لا غنى عنه. وأود أن أؤكد للمجلس أن منظمة الوحدة الافريقية لن تتوانى في اهتمامها بالأمم المتحدة ودعمها لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية بوركينا فاصو، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد كوفي عنان.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور الكبير أن أنضم إليكم في هذا الاجتماع الوزاري الثاني لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا. إن اجتماعنا اليوم إنما هو ثمرة لعزمكم على أن تحدثوا تغييرا من أجل توفير السلم والرفاه في أفريقيا. وهو إعراب عن الإرادة السياسية التي دعوت إليها في تقريري (S/1998/318) الذي صدر في نيسان/أبريل الماضي، تلك الإرادة السياسية التي تعد شرطا أساسيا لأي نجاح تحققه مساعينا في أفريقيا، كما هو الحال في أي مكان آخر.

وفي غضون الشهور الستة الماضية، ومؤخرا في قمة حركة عدم الانحياز، تعهد الزعماء الأفارقة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ومما له نفس الأهمية أن الرجال والنساء العاديين في كل مكان في أفريقيا استمعوا إلى الأمم المتحدة وهي تتكلم بصوت يعترف بالحقائق التي يواجهونها يوما بعد يوم. يجب ألا ننسى على الإطلاق أن أفكارنا يجب أن يكون لها معنى وأن تحدث تغييرا بالنسبة لشعوب أفريقيا.

ويسعى التقرير إلى الإسهام في تقدم أفريقيا بأسلوبين مميزين ولكنهما متصلان. أولهما، أن نكون صادقين مع شعوب أفريقيا، بأن نبلغ العالم بشكل صريح وأمين تحدياتهم وتطلعاتهم، وثانيا بأن نقترح توصيات واقعية يمكن تحقيقها بشأن كيفية مواجهة تلك التحديات. لذلك، يسعدني أن أشهد الطريقة الجادة والبنَّاءة التي بدأ بها المجلس، من خلال فريقه العامل المخصص، تناول التوصيات الواردة في التقرير. ولقد بدأنا بداية حسنة.

وبعد تقديم التقرير في نيسان/أبريل طلبتم إلى الأمانة العامة أن تقدم أفكارا عن إجراءات عملية يمكن أن تتبناها الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة.

وبوسعي أن أبلغكم اليوم أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل بنشاط في أنشطة متابعة التقرير، وانني طلبت إلى نائب الأمين العام أن يرصد تنفيذها. وقد بدأنا العمل، حتى قبل الانتهاء من وضع هذه الخطة.

وفي تموز/يوليه عقدنا مؤتمرين دوليين أحدهما حول غينيا والآخر حول سيراليون، لتركيز الاهتمام الدولي على جهود هذين البلدين من أجل استعادة أو تعزيز السلم والاستقرار، ولمساعدتهما في ذلك. كذلك قدمنا للمجلس اقتراحات محددة لإنشاء آلية دولية تساعد الحكومات المضيفة على صون أمن وحيادية مخيمات اللاجئين. وبدأنا إجراء مناقشات بشأن الحاجة إلى وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا وداخلها.

وقد أوضح المجلس، من جانبه، التزامه بأهداف التقرير وبتحقيق السلم الدائم في أفريقيا. أولا بإنشاء أفرقة عاملة نشطة واعتماد قرارات هامة بشأن التوصيات الواردة في التقرير؛ وثانيا بالإذن بإنشاء عمليتين جديدتين لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي سيراليون. ويسعدني أن ألحظ أن الجمعية العامة ستنظر في تقريري في تشرين الأول/أكتوبر، وأتطلع إلى نتائج دورة الخريف التي تعقدها لجنة التنسيق الإدارية المكرسة أساسا للجوانب المتعلقة بالتعاون فيما بين الوكالات، في التقرير.

وأكدت في التقرير أن كل الجهود التي ترمي إلى صون السلم ينبغي أن تصاحبها خطوات ترمي إلى إنهاء الفقر في أفريقيا. وطالبت بوجه خاص بتعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي وكفالة مستويات كافية من المساعدة الدولية وخفض أعباء الديون وفتح الأسواق الدولية أمام منتجات أفريقيا. هذه كلها أهداف يمكننا جميعا الاتفاق عليها. ويمكننا أيضا الاتفاق على أنه لم يتم حتى الآن الوفاء بها.

وبالأمس، عقدت اجتماعا غير رسمي لوزراء خارجية بلدان لجنة المساعدة الإنمائية لإلقاء الضوء على خمس مجالات ذات أولوية في مواجهة التحديات الاقتصادية في أفريقيا. هذه الحاجات هي: أولا: زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها؛ وثانيا: النظر في تحويل جميع الديون الثنائية الرسمية المتبقية على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح؛ وثالثا: تحرير إمكانية الوصول إلى المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ورابعا: تخفيف الشروط الخاصة بدخول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، وخامسا: تشجيع الاستثمار في أفريقيا، والتي جرى تهميشها إلى حد كبير في عملية العولمة.

ويسعدني أن أقول إن كل الحكومات الممثلة أكدت من جديد تأييدها للتوصيات الواردة في التقرير وخاصة المجالات الخمسة ذات الأولوية التي ذكرتها للتو.

وفي نفس الوقت شددوا على ضرورة أن توفر الدول الأفريقية بيئة تمكينية للاستثمار والنمو الاقتصادي. ينبغي أن تكون المعاملة بالمثل. إذ لا نتوقع من أحد أن يقوم باستثمار في بيئة غير مستقرة وغير آمنة.

وإذا سلمنا الآن بأن السلم والرفاه كل لا يتجزأ، يجب أن يكون السعي إليهما على أساس أولوية متساوية ومثابرة متساوية فيمكننا أن نتفهم الطبيعة الأكثر رحابة للأمن الإنساني الذي نسعى إليه. ولهذا فإن الأمم المتحدة تقوم بشكل متزايد بانتهاج نهج شامل وجامع حيال جميع أنشطة حفظ السلم وبناء السلم. وقد تعلمنا أن المساعدة الانتخابية يجب أن تكون جزءا من بناء الديمقراطية. وأن ضمان حقوق الإنسان سيكفل الحرية السياسية الحقيقية. وإن التنمية السياسية يجب أن تكون جزءا مكملا للتنمية الاقتصادية؛ ونحن نطبق هذه الدروس كل يوم.

لقد حدثت في الآونة الأخيرة تطورات إيجابية في عدد من الدول الأفريقية الساعية إلى الإفلات من ربقة المنازعات أو إلى الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن أملي في أن تستمر زعامة نيجيريا في سيرها على الجادة المفضية إلى الحكم السليم وسيادة القانون، وإلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتنظيم انتخابات حرة وعادلة في شباط/فبراير تؤدي إلى نقل الزمام إلى حكم مدني بحلول أيار/مايو ١٩٩٩.

ولكن من المؤسف أن هذا الابتعاد عن حكم البندقية قد بدا، في الأشهر الأخيرة، أنه الاستثناء وليس القاعدة، فالواقع أننا شهدنا، في الأشهر الستة التي انقضت منذ تقديمي التقرير، قتالا بين إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي غينيا - بيساو، وأنغولا، وسيراليون، بينما يبدو أن الأزمات الإنسانية في كل من الصومال والسودان تتفاقم في كل يوم يمر.

والأمم المتحدة، في شراكة مع منظمة الوحدة الأفريقية، عاكفة على السعي بنشاط إلى وضع حد لكل أزمة من تلك الأزمات وإلى تخفيف المعاناة عن المدنيين الأبرياء. ولكننا لا نستطيع، في السياق الأوسع، إلا أن نناشد حكمة الزعماء ومسؤوليتهم، كي يضعوا مصالح شعوبهم موضع الصدارة.

وبدون تصميم الأطراف نفسها على التوصل إلى تراض سياسي، لا نستطيع أن نقوم إلا بالقليل عبر تقديم ضماد المساعدة الإنسانية، وكثيرا ما يكون ذلك بصعوبة بالغة وبمخاطرة شديدة. فلسنا في موقف يسمح لنا بفرض السلام الذي يصبو إليه الناس بتوق شديد، ويستحقونه عن جدارة.

من ذا الذي يقنع زعماء أفريقيا، في نهاية المطاف بنبذ الحلول العسكرية للتحديات السياسية؟ ومتى يدرك هؤلاء أنه لا يمكن لأي من تلك النزاعات - ولا لنزاع واحد - أن ينتهي اذا غاب الحل الوسط، والتسامح، والحل السلمي للمنازعات؟ ومتى يحين الأوان الذي نستطيع فيه أن نقول جميعا إننا بذلنا قصارانا من أجل أفريقيا، وأن زعماءها اجتمعوا وحلوا خلافاتهم سلميا، وأننا نحن، في المجتمع الدولي، أدلينا أخيرا بدلونا للمساعدة على كفالة سلم دائم وتنمية باقية؟

اسمحوا لي أن أقترح أن ينظروا، وإيانا، إلى نلسون مانديلا. وأن يصغوا، وإيانا، للكلمات الختامية التي جاءت على لسانه في البيان الختامي خلال فترة رئاسته أمام الأمم المتحدة، وأن يثبتوا وإيانا، أننا جديرون بالأمل الكبير الذي يحمله لقارة أفريقيا. فنحن نأمل في ظهور

"جيل من الزعماء ..... لا يسمحون بأن ينكر على أحد حريته كما أنكرت علينا؛ ولا بأن يحول أحد إلى لاجئ كما حولنا؛ ولا أن يحكم على أحد بأن يجوع كما حكم علينا، ولا أن يجرد أحد من كرامته الإنسانية كما جردنا". (A/53/PV.7)

إن الرئيس مانديلا حقق هدفه لشعبه على الرغم من كل الظروف التي عملت ضده. فليكن هذا الإنجاز مصدر إلهام لنا جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة السيد سالم أحمد سالم.

السيد سالم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني سعيد جدا لكون هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن، المخصص لأفريقيا، ينعقد برئاسة السويد. إننا نقدر تقديرا عميقا ما أسهمت به السويد منذ عهد نضال قارتنا ضد الاستعمار والفصل العنصري، وجهودها لتشجيع التنمية وتحسين رفاه شعوبنا. إن السويد وقفت، طوال هذه المدة، وقفة ثابتة مساندة لسعي أفريقيا إلى الحرية والعدالة والكرامة والتنمية.

وعلى الصعيد الشخصي، اسمحوا لي أن أقول أنا سعيد إذ أراكم، سيدتي الرئيسة، تترأسين مداولات المجلس. لقد عرفتكم على مدى سنوات كثيرة وسعدت بالعمل معكم في مجالات مختلفة من الاهتمام المشترك. وأعلم تمام العلم التزامكم الشخصي بخدمة القضايا العزيزة جدا على قلب قارتنا.

وستنقضي غدا، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، سنة بالضبط منذ التقينا هنا في اجتماع لم يسبق له مثيل لمجلس الأمن على المستوى الوزاري، عقد بناء على مبادرة من حكومة الولايات المتحدة، لاستعراض حالة القارة الإفريقية وتقييم الكيفية التي تصرفنا بها، جماعيا، في معالجة التحديات التي لا تحصى التي تواجه قارتنا. ومنذ ذلك الحين تلقينا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاعات وعن تعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأود أن أثني على الأمين العام بما هو أهله، لتقريره الهادف والشامل، الجدير بالنظر فيه بجدية، وللالتزام القوي والاهتمام الكبير اللذين لا يزال يبديهما بالشؤون التي تؤثر في القارة وشعوبها.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن، لاستمرار اهتمامهم بأفريقيا. فمن الأمور المشجعة حقا أن يواصل مجلس الأمن إبداء اهتمام خاص وقلق شديد بشأن التطورات في قارتنا. وآمل أن يؤدي ذلك إلى أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة أنشطة في مساندة جهودنا نحو تحويل قارتنا الأفريقية إلى قارة أقرب إلى السلام والاستقرار وأشد توجها نحو إحراز التقدم.

ومنذ الاجتماع الوزاري الخاص الأخير بشأن أفريقيا استمرت قارتنا في مواجهة مشكلات خطيرة ذات طبيعة اجتماعية - اقتصادية وسياسية. فعلى الجبهة السياسية وعلى الرغم من بعض التطورات المشجعة كالتي حدثت في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الرغم من التقدم في عملية السلام في بوروندي والخطوات الإيجابية نحو الديمقراطية في بعض البلدان الأفريقية، لم تنجح القارة من ويلات النزاعات، مع ما يصحبها من مصائب منها خسائر في الأرواح وتدمير البنيات الأساسية والممتلكات، ومعاناة مبرحة بشعوبنا. وفي الوقت نفسه استمرت أفريقيا، ككل، تعاني من حالة اقتصادية صعبة. ومما يضاعف تلك المصاعب وجود مشكلات وتوترات خطيرة ناشئة عن الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي وعن برامج التحول التي يقوم بتنفيذها معظم بلداننا.

وعلى الرغم من هذه المشكلات المروعة، فمن الثابت أن من السمات البارزة للأوضاع القائمة في قارتنا عزمنا، الذي يشهد به الجميع، على السعي إلى إيجاد حلول يمكن أن تجعل حالتنا أفضل. إن زعماء أفريقيا لم يألوا جهدا في اتخاذ مبادرات لإيجاد حل سلمي للنزاعات المختلفة التي تنوء بها القارة. كما أن الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية، في محاولات منها لاحتواء الأزمات التي نشبت بين إثيوبيا وإريتريا، وفي جزر القمر وغينيا - بيساو، ثم، في الآونة الحديثة جدا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إنما هي شهادة واضحة على التزام أفريقيا بالتصدي لتلك المشكلات، خصوصا ما يؤثر منها على السلام والأمن والاستقرار.

وقد سعت منظمة الوحدة الأفريقية، في جميع تلك الجهود، إلى الاضطلاع بمسؤوليتها القارية بروح من التعاون والتضامن والتكامل بين الهيئة القارية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. إننا نؤمن حقا بإيجاد حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية في إطار المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. وتقدم تلك النهج، بشكل مطرد، احتمالات حقيقية لاحتواء النزاعات ولحلها في أفريقيا. غير أن تلك المبادرات تحتاج إلى أن تلقي تعزيزا ومساندة على المستوى القاري والمستوى الدولي، روح من الشراكة الحقيقية في سبيل السلام.

لقد عملنا أيضا عملا وثيقا مع الأمم المتحدة واستخدمنا ما للمنظمتين من ثقل لدفع عجلة الحلول السلمية للنزاعات في القارة. وكنا، في مسعانا هذا، نستهدي بإعلان قمة القاهرة الذي أنشأ آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها، الأمر الذي يؤكد أهمية التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة.

وهذا هو السياق الذي نعلق فيه نحن، في منظمة الوحدة الأفريقية، أعظم الأهمية على تعزيز العلاقات والتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. ونحن نقدر الدور والإسهام اللذين يمكن للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية، أن تقوم بهما دعما لجهود السلام ومبادراته في القارة.

وأود في هذا الصدد أن أسجل أسمى تقديري لما أبداه الأمين العام من التزام وتنظيم فقد عملت على مقربة منه. وكان أحدث سعي مشترك لنا في دربان على هوامش مؤتمر قمة عدم الانحياز، حيث عملنا بجد، ويدا بيد في وضع الشروط لحل سلمي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا مثال على التعاون الذي نحتاج إلى مواصلته.

وفي الوقت الذي يقوم فيه الزعماء الأفريقيون بالعمل معا إلى جانب منظمتهم القارية ويواصلون بذل جهودهم سعيا إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ذلك البلد، ينبغي أن يقدم مجلس الأمن دعمه القوي لهذه الجهود. ونظرا لفداحة الأزمة وآثارها البعيدة المدى على المنطقة والقارة برمتها، ينبغي لمجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين أن يكون على استعداد لا لتقديم الدعم المادي والمساعدة للجهود التي تبذلها المنطقة والقارة فحسب بل ينبغي عندما تنشأ الحاجة أن ينشئ آلية لحفظ السلام من أجل توطيد السلام والتفاهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ولست بحاجة إلى التشديد على أن استتباب السلام والاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية يخدم مصلحتنا الجماعية. وبالعكس من ذلك فإن الفوضى وشلل الحكم في ذلك البلد الحيوي لن يكونا مجرد كابوس على صدر الشعب الكونغولي وأهل المنطقة فحسب بل سيضر أيضا بأفريقيا كلها.

أما الأزمة المؤسفة بين إثيوبيا وإريتريا فهي في قمة الشواغل. ولقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية تبذل الجهود عن طريق وفدها الرفيع المستوى الذي يضم رؤساء الدول بقيادة رئيسها الحالي، الرئيس بليز كومباري، بقصد التشجيع على إيجاد حل سلمي مبكر للنزاع. والواقع أننا نرى أنه لا يجب أن يدخر جهد للحيلولة دون زيادة تصاعد التوتر وتحاشي المواجهة العسكرية بين البلدين، الأمر الذي لا يجلب إلا المعاناة والدمار لشعبيهما ويقوض آفاق السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي حث الطرفين على التماس حل سلمي يقوم على مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ويراعي المصالح الطويلة الأجل للبلدين.

ومع اجتماعنا اليوم فإن متابعة عملية السلام في أنغولا مشحونة بالصعوبات والعقبات الخطيرة. والواقع أن الانتهاكات المتواصلة والصارخة لبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن التي يرتكبها اتحاد يونيتا مسألة تثير قلقا بالغا. فينبغي للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن بوجه خاص أن يمارسا الضغوط اللازمة على السيد سافمبي للوفاء بالتزاماته وفق بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولتجنب إغراق ذلك البلد في نزاع أخرق بين الأشقاء.

أما النزاع بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى فهو يثير قلق مجلس الأمن وقلق منظمة الوحدة الأفريقية معا. ففي أيلول/سبتمبر من العام الماضي وفي كلماتنا أمام مجلس الأمن أشار رئيس منظمة الوحدة الأفريقية الحالي وأشرت أنا شخصيا إلى هذه القضية على وجه التحديد. ولذا فإنني أرحب بقرار حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قبول

اقتراح محاكمة المشتبه بهما في لاهاي أمام قضاة من اسكتلنده وبموجب قانونها. فهذا القرار يتمشى مع الموقف الذي أيدته منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات أخرى ويوفر الظروف المؤدية إلى حل سلمي لهذا النزاع. وبعد أن تحقق هذا الإنجاز بعد سنوات طويلة من سوء التفاهم والمعاناة لشعب الجماهيرية الذي واجه المشاق والمصاعب الناجمة عن الحظر المفروض على البلد، وكذلك لأسر الضحايا الذين ظلوا ينتظرون إحقاق العدالة زمنا طويلا، ينبغي أن تسود الروح نفسها في الجهود الرامية إلى إجراء محاكمة عادلة ومنصفة للمشتبه بهما. وفي هذا الصدد يجب مراعاة المخاوف التي أبدتها الجماهيرية العربية الليبية عند تعيين طرائق المحاكمة.

ومن القضايا التي تهمنا جميعا هذه الأيام، ويلات الإرهاب التي أصبحت بلا شك تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد تزايد وقوع أفريقيا ضحية لهذه الويلات. فإلقاء القنابل الإرهابية الذي ارتكب مؤخرا بجبن في كينيا وتنزانيا مع الخسائر الكبيرة في الأرواح والتدمير الشامل للبنى الأساسية والممتلكات إنما يذكرنا بأن هذا التهديد حقيقي، ولا ينأى أحد عن التعرض لهذه الأعمال الشنيعة والمريعة. غير أن ذلك درس آخر ينبغي أن يدفع المجتمع الدولي إلى العمل بأسلوب منسق ومتضافر لمكافحة الإرهاب ولكن ينبغي أن يتجاوز المجتمع الدولي إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأن يوفر لنفسه إطارا قانونيا ووسائل قانونية للتصدي لهذا الشر بفعالية.

وإذا كان من الواجب أن يستمر تركيز جهودنا على التوصل إلى السلام والأمن والاستقرار وهذا أمر بالغ الحيوية، فيجب ألا نغفل ضخامة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه قارتنا وهي مشاكل فعلية وتدخل أيضا في صلب قضية السلام في أفريقيا.

هذا بالتأكيد ليس الوقت ولا المكان المناسب لمناقشة جميع القضايا التي تدخل في صلب المناقشة الحالية والمفاوضات الجارية بشأن النمو المستدامة والتنمية المستدامة. ومع هذا فإنني أرى أن من الملائم في هذا المحفل أن نتأمل القضايا التي تظل تحبط بحث أفريقيا عن الخيارات العملية والمتبصرة لإصلاح أوجه الخلل الماضية. وتتمثل أعراض هذا الخلل في القضية الشائكة المتعلقة بالديون الخارجية على قارتنا. فنحن نرى أن بلوغ التنمية المستدامة يتوقف أيضا على الاستئصال الفعلي لأزمة الديون الخارجية.

كذلك أرى أننا ونحن نعالج المشاكل المترابطة المتعلقة بالسلام والتنمية في قارتنا نحتاج أيضا إلى معالجة أوجه الخلل داخل بلداننا وبين أفريقيا والعالم المتقدم النمو على حد سواء. ففي داخل بلداننا، تدخل قضايا مثل الفقر والاستبعاد والحصول على الفرص والموارد، وقضايا الفساد وسيادة القانون وصلاح الحكم واحترام حقوق الإنسان والتسامح في صميم مناقشة التنمية والتلاحم الوطنيين. وعلى الصعيد الوطني، لا يمكن أن نستغني عن حد أدنى من التضامن في هذه القرية العالمية التي لا تستطيع أن تستوعب على أساس دائم عالما متقدم النمو معافى وثريا، من ناحية وأفريقيا فقيرة وغير مستقرة من ناحية أخرى.

وهذا هو السبب في أننا ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة بأن نبعث بإشارة قوية من أجل تحول جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس شراكة فعلية ورؤيا مشتركة من أجل مصير مشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على كلماته الرقيقة الموجهة إلي شخصيا وحول بلدي.

إن رئيس جمهورية بوركينا فاصو، فخامة السيد بليز كومباري، مضطر إلى مغادرة الجلسة. فباسم المجلس أتوجه إليه بالشكر على حضوره هنا اليوم. وأطلب من رئيس المراسم أن يرافق فخامته إلى خارج قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة لشؤون الخارجية والكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الرايت أونرابل روبين كوك.

السيد كوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بفرصة المشاركة في مناقشتنا لتقرير الأمين العام. وأود في البداية أن أقول إنني أعتبر ذلك التقرير عن تعزيز السلام والازدهار في أفريقيا تقريرا واضحا ومؤثرا ويتصل اتصالا مباشرا بعمل مجلس الأمن. فقد أرسى كوفي عنان أساسا وطيدا لعملنا بشأن أفريقيا.

ومع هذا فأنا واثق بأن كوفي عنان نفسه سيكون أول من يقول إن المديح ليس ردا كافيا على تقريره القوي. فالعمل وحده من قبل مجلس الأمن وأعضائه هو الجائزة الكافية للأمين العام على العمل الذي بذله فيه.

لقد دعا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن نقابل التقرير بالتزامات. وإنني في هذا الصباح أعرب عن التزام بريطانيا بثلاثة أهداف هي محور التقرير المعروض علينا اليوم.

أولا، سنساعد على تهيئة الازدهار في أفريقيا. ونحن كحكومة مصممون على الحد من الفقر في بلدنا. وهذا يلقي علينا واجبا أخلاقيا بأن نساعد على محاربة الفقر في الخارج. كما أن لنا مصلحة شخصية قوية في أن نرى أفريقيا ثرية مزدهرة. فكلما كانت أفريقيا غنية كان ذلك أفضل لبقية أنحاء العالم أيضا. والاقتصاد العالمي ليس لعبة عدد الخاسرين فيها يساوي عدد الرابحين. فإذا كنا جميعا مزدهرين، ربحنا جميعا. ولو انتشر الفقر خسرنا جميعا.

وبريطانيا على استعداد لاتخاذ أربع خطوات أساسية لتشجيع النمو الاقتصادي في أفريقيا.

سنقوم بتعزيز التجارة الأفريقية، بالمطالبة بأن تحصل البلدان الأفريقية على معاملة عادلة في المفاوضات التجارية الدولية، وأن تستفيد أفريقيا من عولمة الاقتصاد. فالتجارة الحرة يجب أيضا أن تكون تجارة منصفة.

وسنخفض الديون الأفريقية حتى لا تصاب الاقتصادات الأفريقية بالشلل بسبب اضطرارها لدفع نسب باهظة من دخولها لبلدان تفوقها ثراء بمراحل. وقد اضطلعت بريطانيا فعلا بدور قيادي في مبادرة موريشيوس من أجل تخفيض ديون أفقر البلدان، التي يوجد الكثير منها في أفريقيا.

وسوف نعمل على تشجيع التنمية الأفريقية. وقد أعادت بريطانيا تركيز مساعدتها الإنمائية حتى تحدث فرقا حقيقيا عند أشد الناس فقرا، وحتى تصل إلى المناطق الريفية التي لم تحصل، كما يبيِّن التقرير المعروض أمامنا، إلا على النذر القليل من المعونة رغم أنها ربما تسكنها أغلبية كبيرة من السكان. وسوف نعمل على زيادة ميزانيتنا الإنمائية زيادة جذرية على مدى السنوات الثلاث القادمة بمبلغ إضافي مقداره ١,٦ بليون دولار على مدى تلك السنوات الثلاث؛ علما بأن أربعين في المائة من ميزانية المعونة تلك تكرس بالفعل لأفريقيا، وهكذا ستزيد بريطانيا من معونتها لأفريقيا.

وسوف نشجع الإدارة الاقتصادية الرشيدة. ذلك أن كل المساعدة الإنمائية في العالم لن تفيد أي بلد لا يحسن إدارة اقتصاده.

والالتزام الثاني الذي أتعهد به أمام مجلس الأمن هو اننا، في دبلوماسيتنا في أفريقيا، سنعطي الأولوية لبناء السلام ومنع النزاع. فبدون السلام لا يمكن تحقيق أي شيء آخر، لا التنمية ولا الرخاء ولا تحسين حياة الناس العاديين في أفريقيا. ومع ذلك، وفي غضون عام واحد، كما يرد بالتفصيل في التقرير المعروض علينا، نجد أن بلدا من كل أربعة بلدان في أفريقيا يعاني من نزاع، كما أن نصف وفيات العالم من جراء النزاعات كان في أفريقيا. وقد ولى الزمان الذي يمكن فيه لأي أحد أن يفكِّر في فرض حلول من خارج القارة. وكما جاء على لسان الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، فإن مشاكل أفريقيا تتطلب إيجاد حلول على أيدي قيادات أفريقية. إلا أن هناك الكثير الذي يمكن أن تقدمه البلدان التي لديها موارد أكبر لكي تجعل تلك الحلول ناجحة.

وستدعِّم بريطانيا منظمة الوحدة الافريقية في مبادراتها لحفظ السلام. ودعما لتلك المبادرات، ساعدنا على إنشاء مراكز للتدريب العسكري في غانا وزمبابوي، لتطوير قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وسنمول عملية إعادة بناء السلام حيثُما تدمرها الحروب. ففي سيراليون، على سبيل المثال، تدعم بريطانيا تكلفة عملية التسريح والتجريد من السلاح. وإذا كنا نريد من الأطراف المسلحة في نزاع ما أن تضع أسلحتها، فعلينا أن نكون واقعيين وأن نبرهن لها على أن لها أيضا مستقبلا اقتصاديا أفضل في ظل السلام. وأود أن أحث عددا أكبر من زملائي هنا على الانضمام إلينا في هذه المهمة الأساسية.

وسنكون مسؤولين في سياستنا المتعلقة بتصدير الأسلحة. فلن نسمح بأن تكون مبيعاتنا من الأسلحة سببا في إشعال النزاعات في بلدان أخرى، وسندعم المبادرات الرامية إلى التحكم في تجارة الأسلحة الصغيرة وإغلاق

السوق غير المشروعة للأسلحة النارية. والبلدان الأفريقية، من جانبها، يمكنها أن تفعل المزيد لتشجيع ضبط النفس والشفافية في مستويات التسلح. ومن المخيِّب للآمال بصفة خاصة أن التقرير المطروح علينا يؤكد أن ثمانية فقط من البلدان الأفريقية قدمت في العام الماضي قوائم لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

والالتزام الثالث والأخير الذي أتعهد به هو اننا سنكون أصدقاء الديمقراطية في أفريقيا. إن أفريقيا قارة متنوعة، ونحن نحترم التنوع السياسي للقارة. ولكن جميع أعضاء الأمم المتحدة ملتزمون بالتمسك بقوة بحقيقة أن بعض المبادئ والقيم لها صفة عالمية، مثل حق الشعوب في اختيار قادتها؛ وحقوق الإنسان؛ والحريات الأساسية؛ وسيادة القانون.

وستدعم بريطانيا العملية الديمقراطية من خلال تمويل توعية الناخبين وتوفير مراقبي الانتخابات. وسوف نعمل بالتعاون مع أصدقائنا في الكومنولث من أجل احترام مبادئ هراري لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. وسندعم حقوق الإنسان من خلال معونتنا الإنمائية. ونحن نفهم أن ثراء الأمم، في عالم اليوم، يكمن في مواهب ومهارات شعوبها، وأن تلك الموارد البشرية لا يمكن النهوض بها عندما تُقمع حقوق الإنسان.

ومن السهل أن نلاحظ مناطق التوتر في أفريقيا، ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى المناطق التي أحرز فيها تقدم. ونيجيريا مثال حي على التقدم على طريق الديمقراطية. فقد شرعت نيجيريا، منذ شهر حزيران/يونيه، في عملية تحول رائعة. واستعداد الجنرال أبو بكر للاستماع والاستجابة لكثير من مختلف آراء النيجيريين لهو أمر يثير الإعجاب. فبتأييد من الشعب النيجيري، أعاد تشكيل الساحة السياسية والاقتصادية في نيجيريا. والتقدم الذي يجري إحرازه اليوم في نيجيريا لا يعود بالخير على شعبها وحده، بل على كل منطقة غرب وشمال أفريقيا، حيث يمكن للاقتصاد النيجيري أن يصبح محركا للنمو في المنطقة.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أرد باختصار على ملاحظات السيد سالم أحمد سالم بشأن التسوية التي عرضناها للتمكين من إجراء محاكمة للمشتبه فيهما المتهمين بتفجير طائرة بانام فوق بلدي اسكتلندا. أود أن أؤكد للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية اننا على ثقة من أن أي محاكمة تجرى أمام قضاة اسكتلنديين وفي ظل القانون الاسكتلندي وبمقتضى القواعد الاسكتلندية المتعلقة بالشهود والإجراءات، ستكون حقا محاكمة عادلة ونزيهة.

ومنذ ما لا يزيد على ستة أشهر، وبناء على دعوة مني، أرسل الأمين العام مراقبين من الأمم المتحدة لمراقبة عمل المحاكم الاسكتلندية؛ وقد أكـَّد أولئك المراقبون أن أي محاكمة في ظل الإجراءات الاسكتلندية والقانون الاسكتلندي ستكون عادلة ونزيهة. وأستطيع أن أقول أيضا إننا خصصنا مرافق سجون ملائمة في اسكتلندا في حالة إدانة المتهمين؛ واننا لعلى ثقة من أن معاملتهما في تلك المرافق ستكون إنسانية ومنصفة. كما أن المراقبين الذين أوفدهم الأمين العام قاموا بالتفتيش على مرافق السجون المذكورة؛ وأكدوا الطبيعة الإنسانية لظروف الاحتجاز هناك. ونحن على استعداد لاستقبال مشرفين ومراقبين آخرين يبعث بهم أي عضو في الأمم المتحدة أو أي منظمة منتمية إليها لأننا واثقون من أننا سنجتاز بشكل مرض أي اختبار معقول لإثبات أن إجراءات المحاكم عندنا نزيهة وظروف السجون إنسانية.

وأتفق مع السيد سالم على أنه من المهم أن نُحرز تقدما الآن في موضوع إنهاء الجزاءات، ونضع حدا للتأخير الذي يتعرض له أقارب القتلى، الذين ما زالوا في انتظار إقامة العدل. والسبيل إلى تحقيق ذلك هو أن تستجيب ليبيا الآن للعرض المنصف الذي قدمناه، وتقدم المشتبه فيهما للمحاكمة، وعندها سنكون مستعدين لبدء عملية رفع الجزاءات عن ليبيا كبلد. ويسرني أن السيد سالم أقر بالحاجة إلى التراضي، ولكن التراضي لا يمكن بلوغه بمجرد تقديم تنازلات من طرف واحد. لقد قدمنا عرضا نزيها ومفصلا؛ والدور على ليبيا الآن لكي تستجيب لهذا العرض.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أنهي كلمتي بتقديم تأكيدين إضافيين. الأول هو أن بريطانيا ستظل مهتمة اهتماما كاملا بعملية إعادة بعث أفريقيا. ونعتزم، أنا ورئيس الوزراء بلير، أن نزور أفريقيا في العام المقبل. إن بريطانيا وأفريقيا ترتبطان بأواصر مشتركة وثيقة قائمة بين شعبينا، وروابط تجارية قوية بين اقتصاداتنا. وقد قامت هذه الروابط على أساس تاريخ طويل مشترك بين بريطانيا وأفريقيا؛ واعترف بأن التاريخ لم يكن دائما

قائما على أساسا المساواة. لذا، فإن تأكيدي الأخير هو اننا نتعامل مع مستقبلنا المشترك بروح الشراكة. ونود أن نقيم علاقاتنا مع البلدان الأفريقية على نفس الأسس التي نتبعها مع سائر بلدان العالم: أي علاقات تعتمد على الشراكة المتكافئة والاحترام المتبادل. ولو اننا جميعا في القارات الأخرى مارسنا علاقاتنا مع البلدان الأفريقية بنفس الروح، لأمكننا معا كفالة أن يشهد القرن الجديد نهضة أفريقيا جديدة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة السيدة مادلين أولبرايت.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدتي الرئيسة، من دواعي السرور حقا أن نراك تتولين الرئاسة وأن نتابع العمل الكبير الذي تقومين به في هذا المجال وغيره.

قبل سنة عقدنا أول اجتماع وزاري لمجلس الأمن عن أفريقيا. وكان يحدونا الأمل في بناء شراكة دائمة بين أفريقيا وبقية العالم، تقوم على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، والالتزام المشترك بتحقيق السلم والرخاء والحرية. ومنذ ذلك الحين حققت بعض البلدان الأفريقية تقدما يبعث على الأمل.

إن أغلبية البلدان الأفريقية تسجل نموا اقتصاديا، نتيجة للخطوات الضرورية والصعبة التي اتخذتها في اتجاه المشاركة في الأسواق العالمية. وفي بلدان مثل بوتسوانا وموزامبيق، ظلت الديمقراطية تضرب بجذورها. وبزغ أمل جديد في العودة إلى الحكم الديمقراطي في نيجيريا بعد تأخر طويل. وتقوم منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية باتباع نُهج ابتكارية لمنع الصراعات وإنهائها. ولعل أكثر الأمور تشجيعا هو الوقف الاختياري لتصنيع الأسلحة الصغيرة والاتجار بها، الذي اقترحته مجموعة دول غرب أفريقيا.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي قمت برحلة ناجحة جدا إلى ستة من البلدان الأفريقية. وفي آذار/مارس تعهد الرئيس كلينتون وستة من الزعماء الأفارقة في قمة عنتيبي بالعمل من أجل السلم، والتنمية وسيادة القانون. وفي نيسان/أبريل، هنا في نيويورك قدم الأمين العام تقريرا متعمقا وشاملا عن السلم والتنمية في أفريقيا.

وأتمنى لو كان لدينا المزيد من الأنباء السارة. بيد أن الحقيقة هي أن المآسي والصراعات تصدرت الأخبار الآتية من أفريقيا في هذه السنة، وهي تستحوذ على أفكارنا، ونحن نجتمع اليوم. ففي الشهر الماضي فقط أصبنا بالصدمة والأسى من الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت في نيروبي ودار السلام "وكيب تاون". واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئ مرة أخرى السلطات المحلية على مثابرتها في البحث عن المسؤولين؛ ولأعرب عن مشاعر الحزن لدى أمريكا نحو الذين أصابهم الأذى أو فقدوا أحبابهم.

غير أن الأعمال الإرهابية لم تكن هي وحدها الأحداث الباعثة للقلق في الشهر الماضي. فمن المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ومن ساحل أفريقيا الغربي إلى مرتفعاتها الجنوبية، أخذت البلدان التي كانت قد بدأت في المعافاة من الصراع، تنجرف إليه مرة أخرى؛ والمجتمعات التي بدأت في إعادة بنائها، أخذت تشهد ضياع جهودها؛ والحكومات التي خطت نحو الديمقراطية تتراجع إلى الطغيان.

فعلي سبيل المثال، إن المواجهة الخطيرة في القرن الأفريقي تهدد بأن تصبح حربا شاملة بين الدول، والأولى من هذا النوع في أفريقيا خلال هذا العقد. والأزمة الدامية في الكونغو نقضت التقدم المحرز منذ رحيل الرئيس السابق موبوتو. ووقعت في حبائلها جيوش البلدان المجاورة، مشعلة العنف العرقي، ومهددة مرة أخرى بشبح الإبادة الجماعية. وفي أنغولا هجرت الأطراف المعنية طريق السلام الذي مهده بروتوكول لوساكا وتتأهب لجر البلد إلى حرب أهلية مرة أخرى، مزودة بمشتريات جديدة من الأسلحة استمرت على مدى عدة شهور.

إن هذه الصراعات وغيرها تحدث أضرارا بليغة - بإضعاف الثقة على الصعيد الإقليمي، وإضاعة فرص التنمية، والأهم، فقدان الأرواح البشرية. وزعماء البلدان التي تعاني من الصراعات لديهم الخيار. فبوسعهم أن يتوقفوا الآن ويمنعوا الانزلاق إلى حرب شاملة. وبوسعهم أن يكونوا رجال دولة ويقودوا أممهم نحو مستقبل يقوم على التعاون؛ أو أن يواصلوا الانزلاق الكامل نحو الماضي - ماضي الحقد، والعنف، وعدم الاستقرار والعزلة.

ولا أحد غيرهم - لا جيرانهم ولا المجتمع الدولي - بوسعه أن يحدد ذلك الخيار لهم؛ غير أن للمجتمع الدولي دورا بالغ الأهمية يؤديه. فبالعمل معا، يمكن لدولنا أن تجعل حل النزاعات عن طريق العنف أكثر صعوبة، أو أن تجعل للدول الأفريقية اختيار طريق السلام والاستمرار عليه أكثر سهولة.

ونحن نشكر الأمين العام على التزامه الشخصي في مواجهة هذه التحديات الصعبة ونرحب بالاستجابة التي أحدثها تقريره. وقد رأينا بالفعل مقترحات هامة لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وزيادة فعالية عمليات حظر الأسلحة وإنماء القدرة الأفريقية على حفظ السلام. وتتطلع الولايات المتحدة إلى القيام بدور قيادي في فريق العمل المعني بحفظ الأمن في مخيمات اللاجئين والمحافظة على حيادها.

والفريق العامل بقيادة اليابان كان مصيبا عندما حدد المجال الذي يمكن للمجتمع الدولي فيه أن يحدث بسرعة أثرا فارقا كبيرا: وهو مجال انعدام الرقابة على تدفق الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى أكثر المناطق توترا في أفريقيا. فهذه التجارة القذرة تغذي الصراعات، وتقوي التطرف وتتسبب في زعزعة الاستقرار في أقاليم بأكملها. ونحن جميعنا، من تبيع دولهم هذه الأسلحة أو تمر تجارة الأسلحة عبرها، نتحمل بعض المسؤولية عن غض الطرف عن الدمار الذي تسببه، وبوسعنا جميعا أن نفعل شيئا في التصدي لهذه المشكلة.

وينبغي أن نتحرك جميعا الآن لوقف عمليات نقل الأسلحة إلى مناطق الصراع في أفريقيا. وينبغي أن نبدأ بالالتزام لكشف جميع شحنات الأسلحة إلى تلك المناطق على نحو كامل وفي الوقت المطلوب، وأن نسعى إلى حشد تأييد دولي خلال الشهور الستة المقبلة لإعلان وقف اختياري لمبيعات الأسلحة التي من شأنها أن تذكي الصراعات المتداخلة. وتقترح الولايات المتحدة أيضا أن تجتمع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتبادل المعلومات عن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الإقليمي والنظر في اتخاذ تدابير إضافية.

ثانيـــا، إن الرقابة على الأسلحة وأنظمة الجزاءات لا تكون قوية إلا بمقـــدار قوة إنفاذها، وسواء أكانت الجزاءات المعنية تستهدف حربا تدور على مقربة، أم ناشرا للسلاح محتملا في مكان بعيد، فإن المجتمع الدولي ككل سيكسب من وجود أنظمة أقوى للجزاءات. ولذلك فإننا نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات الخبرة في هذا المجال على أن تعد برامج لتعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على مراقبة تدفقات الأسلحة ومنعها. وتنظر الولايات المتحدة حاليا فيما يمكن أن نسهم به على نحو مفيد من تدريب ومعدات، كما نرحب بالمقترحات التي يقدمها الآخرون. ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تنشئ هيئة مقاصة للمعلومات الفنية والتبادل السريع للمعلومات بشأن الانتهاكات المحتملة. وأخيرا، فإن الجزاءات لا يمكن أن تؤثر إذا لم يكن هناك تشريع وطنـــي يفـــرض تنفيذهـــا، ولا عقوبـــات توقَّع علـــى المخالفين. والدول الأعضاء التي ليس لها تشريع من هذا النوع ينبغي أن تسعى جاهدة إلى سنه.

والتهديد الذي يشكله تدفق الأسلحة، وعلى وجه الخصوص الأسلحة الصغيرة، ليس بأي حال مقصورا على القارة الأفريقية. وقد قامت حكومة مالي وغيرها، وخاصة حكومتا النرويج وكندا، بعمل كبير للفت انتباه العالم إلى هذه المشكلة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بتلك المبادرات واقتراح خطوتين عاجلتين للعمل على الصعيد العالمي.

أولا، يجب علينا أن نرسي ممارسات مسؤولة لنقل الأسلحة تكون سارية المفعول في كل أرجاء العالم. وقد بدأت المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة بشأن إبرام اتفاقية على غرار الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، والتي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية. وينبغي أن نختتم تلك المحادثات بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يكون هذا أيضا تاريخا مستهدفا لمنع تصدير الصواريخ التي تطلق من الكتف. وثانيا، ينبغي أن ننشئ مركزا دوليا لجمع وتبادل المعلومات بشأن عمليات نقل الأسلحة.

وربما يكون هذا مكانا مناسبا لذكر مسألة ليبيا ولوكيربي. فقد ردت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على نحو إيجابي على اقتراح قدمه إلى رئيس مجلس الأمن وزير خارجية ليبيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ لعقد محكمة اسكتلندية في هولندا، ووافقنا على الشروط التي اقترحوها. ولم يبق شيء آخر للتفاوض عليه. ويجب على ليبيـــا أن تقبـــل بالاقتراح الذي تقدمت به هي

نفسها وأن تسلّم المتهمين للمحاكمة. وكان العديد منكم قد شجعنا جميعنا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على قبول الاقتراح. وبصراحة، حان الوقت الآن لكي تشجعوا كلكم ليبيا على القبول - وعلى أن تجيب بنعم. وأعتقد أن زميلي وزير الخارجية كوك قد وصف وصفا جيدا جدا الإجراءات التي اعتمدت ومختلف المقترحات التي قدمت بشأن المراقبة. وأعتقد أننا أدينا واجبنا، وأعتقد أن من المهم الآن أن تؤدي ليبيا واجبها.

وفي السنة الماضية غادرنا هذا الاجتماع الوزاري بزخم جديد خلفنا وآمال كبيرة أمامنا. وما زالت غالبية الدول الأفريقية تخطو إلى الأمام، وتتمتع بقادة مقتدرين ومواطنين ملتزمين بالعمل على التقدم ويحدوهم الأمل نحو المستقبل. ولكننا للأسف، شاهدنا في بعض البلدان الرئيسية فشلا في القيادة، وفي العديد من الأماكن خسارة سيادة القانون أمام قانون القوة.

وقد ناشد الأمين العام عنان بعبارة بليغة زعماء القارة أن

> "يستجمعوا العزيمة لحل مشاكلنا عن طريق الوسائل السياسية لا العسكرية، لأن كل يوم نفشل فيه عن ذلك العمل، يدفع فيه الناس الأبرياء في القارة ثمنا باهظا".

وحثنا جميعا - أفارقة وغير أفارقة - على حشد عزيمتنا والصمود أمام التحديات التي نواجهها في القارة.

ويحدوني الأمل في أن نغادر نيويورك ونحن مصممون على حشد عزيمتنا وعلى العمل؛ وأتعهد بأن تؤدي الولايات المتحدة دورها من خلال التدابير التي ذكرتها اليوم وبدعم التطلعات الأفريقية نحو السلم والعدالة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيرة خارجية الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

أعطي الكلمة لوزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين): يطيب لي في البداية أن أشيد بالجهود التي بذلت لعقد هذا الاجتماع الوزاري الهام لمناقشة أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن ما تشهده عدة مناطق من القارة الأفريقية الآن من أحداث أليمة وأوضاع غير مستقرة يحتم عقد مثل هذا الاجتماع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتقرير القيّم والهام الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب النزاع في أفريقيا معربا عن الأمل في أن يعمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي على ترجمة توصيات الأمين العام الواردة في تقريره إلى تدابير ملموسة تمكن أطراف النزاعات فيها من تجاوزها وجعل القارة الأفريقية منطقة آمنة ومستقرة. كما أود التنويه بالجهود التي بذلتها الأفرقة العاملة للمجلس والمعنية بتنفيذ توصيات الأمين العام الخاصة بالتصدي للتحديات التي تواجهها بعض الدول الأفريقية وتبعدها عن مواطن النزاع ومكامن التوتر والصراع التي باتت تؤثر على كافة مناحي الحياة فيها وتعرض دولها وشعوبها لأخطار عدة.

لقد حدد الأمين العام في تقريره أسباب النزاعات بأن مردها إلى عوامل داخلية وأخرى ذات أبعاد دولية، موضحا بأن نزع فتيلها يمكن أن يتم اذا ما توفرت الإرادة القوية من جانب الدول الأفريقية ذات العلاقة والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، لا بد من تضافر الجهود الأفريقية والدولية والإسهام المشترك لحل هذه النزاعات وإزالة أسبابها.

إن استمرار الأوضاع المتردية في مناطق التوتر في أفريقيا سوف يؤدي في النهاية إلى تفاقم المشاكل واستفحالها مما سيؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأطراف النزاع وربما أطراف أخرى. إن الأمر يتطلب من المجتمع الدولي الإسراع في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتأكيد الالتزام بمبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها وعدم تغيير الحدود الدولية الموروثة المتعارف عليها. كما وأن تحكيم العقل واللجوء إلى الحوار بدلا من استخدام القوة لفض النزاعات هي من العوامل الضرورية التي تسهم في تهدئة الأوضاع والحفاظ على الأمن والاستقرار في مناطق النزاع. وفي هذا السياق تجدر الإشادة بالجهود التي بذلتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، التي تمكنت من وضع حد للنزاع في كل من ليبريا وسيراليون. كما تجدر الإشادة بالخطوات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاعات الأفريقية عن طريق إنشاء آلية لفض تلك النزاعات وتقدير الجهود التي بذلها عدد من القادة الأفارقة للوساطة بين الدول المتنازعة سعيا لاحتواء تلك النزاعات وإيجاد الحلول العادلة والشاملة والدائمة لها.

إن دولة البحرين التي تولي أهمية كبرى لدور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات وتجنب التوترات، تؤيد جهود الأمين العام لتحسين قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال تطوير الاتصال بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية. كما تساند، وفقا لما نص عليه الفصل الثامن من الميثاق، الخطوات التي من شأنها المساعدة على احتواء النزاعات أو منع نشوبها. وتأسيسا على ذلك، فقد رحبت دولة البحرين، خلال مناقشة الحالة في أفريقيا بمجلس الأمن، بتوصيات الأمين العام لمعالجة النزاعات في أفريقيا والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار الأمم المتحدة للعمل مع الدول الأفريقية لتحسين قدراتها في مجال حفظ السلم وتعزيز دور منظمة الوحدة الأفريقية في إدارة وحل النزاعات وتوثيق التعاون بينها وبين الأمم المتحدة لجعل المساهمة الأفريقية أكثر فعالية في مجال حفظ السلم. كما وأيدت في هذا الصدد، قرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨) إيمانا منها بأهمية العمل بمبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية التي ترتضيها أطراف النزاع.

إن دور الأمم المتحدة في أفريقيا يعتمد بشكل أساسي على مدى استعداد المجتمع الدولي وأطراف النزاعات القائمة للعمل على البحث عن طرق جديدة لتعزيز الأمن والاستقرار، ويأتي في مقدمتها البحث عن وسائل إعادة الثقة إلى أبناء القارة الأفريقية واستخلاص العبر والدروس من الماضي لمواجهة المستقبل. مما يتطلب التركيز على بعض المسائل الهامة التي تساعد على ذلك وهي:

تعزيز قدرات الدول الأفريقية في بعثات حفظ السلام في أفريقيا باعتبار ذلك من الأولويات، سواء كانت هذه العمليات في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو في إطار المنظمات الإقليمية أو مجموعة الدول التي يأذن بها مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان التشاور في هذا الشأن مع منظمة الوحدة الأفريقية في مجالات التدريبات المشتركة على أعمال حفظ السلم وتقديم المعدات الضرورية التي تتصل بهذه التدريبات، وتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن. وليس المقصود من ذلك إعفاء المجتمع الدولي من التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولكن جعل المساهمة الأفريقية أكثر فعالية في إطار هذه المسؤوليات.

بذل كافة الجهود لضمان الحماية اللازمة للاجئين والمشردين وتأمين حاجاتهم وفقا للقواعد والإجراءات الدولية، وذلك لما آلت إليه أوضاعهم المأساوية التي تدعو إلى القلق وبعد أن صارت مسألة نزوحهم من بلد إلى آخر مصدر تهديد لاستقرار دول أخرى. كما يجب إبعاد أماكن تواجد اللاجئين عن المناطق العسكرية.

زيادة فعالية الإجراءات التي تهدف إلى تقليل قدرة أطراف النزاع على الاستمرار في القتال، كما جاء في تقرير الأمين العام، واللجوء بقدر أكبر إلى الجزاءات التي تستهدف صناع القرار في الدول ذات العلاقة.

وفي هذا الصدد، بودي أن أعرب عن ترحيب دولة البحرين بالتطورات الإيجابية بشأن النزاع بين الجماهيرية الليبية الشقيقة وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول قضية لوكربي. ونأمل أن تؤدي هذه التطورات إلى التوصل إلى حل سلمي من خلال مثول المشتبه فيهما أمام محكمة في هولندا لمحاكمتهما بمقتضى القانون الاسكتلندي، بموجب القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، إننا نعتقد أن الإسراع في إتمام هذه الإجراءات والوصول إلى الحقيقة المنشودة سيؤدي إلى رفع الحظر المفروض على الجماهيرية العربية الليبية وما خلفه من آثار على شعبها الشقيق ويرضي كافة الأطراف المعنية بهذه القضية.

إن وفد دولة البحرين، إذ يقدر ما جاء في تقرير الأمين العام يرى أن اقتراح معاليه، الذي صادق عليه مجلس الأمن في قراره ١١٧٠ (١٩٩٨) الداعي إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري كل سنتين لتقييم ما يتم من إنجازات، لجدير بالاهتمام والمتابعة لأنه يرمي في النهاية إلى إحلال السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي في أفريقيا لما فيه خير وصالح دولها وشعوبها.

وفي الختام، أتقدم لك يا سيدتي رئيسة المجلس بالتقدير لإدارتكم لهذه الجلسة ولبلدكم الصديق التقدير لما يلعبه على الساحة الدولية في مجال حفظ السلام في العالم.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة لوزير العلاقات الخارجية في البرازيل، معالي السيد لويز فيليب بالميرا لامبريا.

السيد لامبريا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قال علامة أفريقي مؤخرا إن الأنماط المتغيرة في السياسة العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة غيرت بصورة جذرية موقع القارة الأفريقية على خارطة العالم المعاصر. فالتحولات السريعة والعميقة التي شهدتها الحقبة الجديدة في أفريقيا وضعت القارة في رأس جدول الأعمال الدولي. ولربما كانت النزاعات هي الجانب الأكثر بروزا وازعاجا في عملية التغيير هذه. وإذا كنا نجتمع على المستوى الوزاري في مجلس الأمن للسنة الثانية على التوالي لدراسة الحالة في أفريقيا، فذلك لأن موجات أعمال العنف ما زالت تنزل الكوارث بالمجتمعات التي ذاقت من قبل ولوقت طويل جدا ألوان المعاناة والاستغلال.

إلا أن هناك دلائل على الأمل والانبعاث في أفريقيا. فالانتقال السلمي إلى حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا يلوح كبيرا كمثال على ما أطلق عليه البعض البعث الأفريقي، ومثال الاصرار من أجل الحرية والكرامة الإنسانية الذي قدمه الرئيس نلسون مانديلا يظل مصدر إلهام لجميع الذين يناضلون من أجل العدالة والديمقراطية. لقد استطاع الأفارقة أخيرا من قهر مصائرهم، وهناك جيل جديد من الزعماء الأفارقة أخذ يبرز وله صوته القوي والناضج. وبين ظهرانينا يمكننا أن نعول على موهبة الأمين العام كوفي عنان، وهو ممثل نبيل للتقليد الاشانتي القديم، يحمل معه بريقا متجددا لمفهوم الدبلوماسية في الشؤون العالمية.

والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة يتمثل في النهوض بالاستقرار بطريقة تقوي من أيدي الذين ما زالوا ملتزمين بالحوار والمصالحة في أفريقيا. ونحن مقتنعون بأن الغالبية الساحقة من الأفارقة تتوق إلى أن تكرس طاقتها وإبداعها لعملية التعمير الاقتصادي والاجتماعي في جو من التسامح والتضامن. وكبلد يدين بالكثير من هويته لحيوية تراثه الأفريقي، فإن البرازيل مصممة على الاضطلاع بدورها في مواجهة هذا التحدي.

لقد شاركت البرازيل مشاركة نشطة في مختلف المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز السلام في أرجاء أفريقيا وفيما يتجاوزها. فالأمثلة التي يقدمها إنشاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، وكذلك الجهود المبذولة من أجل إقامة منطقة في نصف الكرة الجنوبي خالية من الأسلحة النووية، لا تحتاج إلى بيان. والبرازيل بوصفها من البلدان المسهمة بقوات في عمليات حفظ السلام في أنغولا وموزامبيق، دللت على دعمها الثابت للمصالحة الوطنية في هاتين الدولتين الشقيقتين. وسنواصل تأييد إجراء دراسة معمقة لأسباب النزاع في أفريقيا بهدف تعزيز السلام الدائم والتنمية في جميع أرجاء القارة.

والأمين العام كوفي عنان، في تقريره المتسم بعمق التفكير والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، قال في معرض حديثه عن التنمية:

> "تعتبر التنمية أحد حقوق الإنسان، والهدف الرئيسي لجميع البلدان الأفريقية في الأجل الطويل." (S/1998/318، الفقرة ٧٩)

ونحن نتفق مع هذا القول ومع تأكيده بأن

> "التنمية تعتبر جوهرية أيضا بالنسبة لاحتمالات تقليل النزاعات في أفريقيا." (المرجع نفسه)

إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وضعت جهود أفريقيا للتغلب على الفقر تحت رحمة عدم الاستقرار المزمن. وبعض النتائج الجانبية المعاكسة التي خلفتها تركة الاستغلال المأساوية على أيدي القوى الأجنبية - ومن أهمها شبكة الاتجار غير المشروع بالأسلحة - مهدت الطريق في الآونة الأخيرة أمام انفتاح الجروح التي أوقعتها أفريقيا بنفسها، من الصومال إلى رواندا وسيراليون. ومنذ بعض الوقت، بدت الغالبية

العظمى من هذه النزاعات على أنها صنو النزاعات التي تنشب داخل الدول. إلا أن التهديد بامتدادها عبر الحدود وضع مجلس الأمن في الآونة الأخيرة عند مستوى جديد من الاستنفار. فالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحمل دلائل عديدة تبعث على القلق لما يمكن أن يتحول إلى اتجاه جديد محفوف بالمخاطر.

وإذ يحاول مجلس الأمن أن يركز بطريقة أكثر فعالية على أفريقيا، تبرز حاجة إلى التزام سياسي مستمر من أجل الحؤول دون تحطم الهدنة الهشة مجددا في العديد من أجزاء القارة واندلاع قتال أشد دموية. ويجب على المجلس أن يوظف سلطته الأخلاقية وأن يستخدم كامل موارده الدبلوماسية لتعزيز السلم والاستقرار. وهناك دلائل على أن المجلس قد يبدأ استجابته. فإنشاء عملية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن ينظر إليه على أنه تطور إيجابي بعد ثلاث سنوات من ممانعة المجلس الترخيص بوزع قوات حفظ السلم في القارة. وأن عملية الأمم المتحدة التي ما فتئت تساعد على تعزيز عملية السلام في سيراليون يمكن إيرادها كدليل آخر على اهتمام المجلس بأفريقيا.

ونرى أنه يتعين على المجلس وعلى الأمم المتحدة كلها تكثيف العمل في مجالين رئيسيين على الأقل.

ثمة حاجة للاضطلاع بمزيد من العمل لتعزيز قدرة الدول الأفريقية على تطوير آلياتها الخاصة لمنع النزاع وحسمه. ويمكن لبلدان المنطقة أن تنجز الكثير من خلال دعم المجتمع الدولي وتشجيعه. وفي غينيا - بيساو ما فتئت مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تعمل بنجاح يدا بيد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تطبيع الأحوال في البلاد وتفادي الحرب الأهلية. وهناك وقف لإطلاق النار ما زال ساريا ويمكن أن يمهد السبيل لتحقيق مزيد من التقدم.

وثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يركز على مسألة التدفق غير المشروع للأسلحة في أفريقيا وأن يعزز فعالية الحظر على الأسلحة الذي فرضه المجلس. وتدفق الأسلحة دون هوادة إلى أفريقيا يقلل من احتمالات السلام ويبدد موارد ثمينة يمكن أن توضع في خدمة التنمية. والقرارات التي اتخذها المجلس في الأسبوع الماضي يمكن أن ينظر إليها على أنها خطوات إيجابية في هذا الاتجاه.

هذه مجالات تتعلق بصورة مشروعة باختصاصات مجلس الأمن. وبغية التصدي للمهمة الهائلة المتمثلة في استئصال الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا يجب علينا أيضا أن نعول على المشاركة النشطة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ويجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على وجه التخصيص، أن يضطلعا بمسؤولياتهما فيما يتعلق بالأفكار الواردة في تقرير الأمين العام والمتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد على ضرورة بذل جهد دبلوماسي كثيف وعاجل لعكس وجهة السيناريو الكالح الحالي في أنغولا. وأنه لمن غير المقبول أن يستمر جوناس سافمبي في عدم تقيده ببروتوكول لوساكا. وأن نزع سلاح يونيتا الكامل وإنجاز عملية بسط إدارة الدولة هما شرطان أساسيان لعودة عملية السلام إلى مسارها. ولا يمكن التسامح إزاء تحدي سافمبي المستمر لقرارات مجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة لا تزال تمثل أفضل أمل للملايين من الأفارقة الذين يعانون من ويلات النزاع، سواء كضحايا للألغام الأرضية أو كلاجئين ومشردين داخليا، أو حتى كمتفرجين رغم إرادتهم على التدمير العشوائي والمجاعة. فلنتعهد بالعمل مع الذين يؤمنون، من داخل أفريقيا وخارجها - مثل الأمين العام كوفي عنان ومثلك أنت، السيدة الرئيسة - بأن من الممكن تحويل مأساة أفريقيا في الماضي القريب إلى واقع جديد - واقع جديد يسمح للشعب الباسل لهذه الأرض القديمة من التمتع بالأمن البشري والفرص الاقتصادية التي يسعى إليها ويستحقها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، معالي السيد تانغ جياشوان.

السيد تانغ جياشوان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لمجلس الأمن المكرس لأفريقيا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أبدى المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، اهتماما متزايدا وأولى أهمية أكبر لأفريقيا. وهذا تطور جديد يبعث على الارتياح وينبغي الاعتراف به.

وفي السنوات الأخيرة، أخذت الحالة في أفريقيا عموما تتجه صوب الاسترخاء. فالسعي إلى السلام والاستقرار والتنمية والتعاون أصبح الاتجاه السائد في تنمية القارة. وبفضل الجهود الإيجابية التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات إقليمية أخرى، فضلا عن البلدان الأفريقية المعنية، فإن بعض الأزمات والصراعات الساخنة حلت أو تم التخفيف من حدتها. ولكن منذ أيار/مايو الماضي، اندلعت الصراعات المحلية الواحد بعد الآخر في أفريقيا، وخلفت آثارا ضارة على الوحدة والاستقرار والأمن والتنمية في المناطق والبلدان المعنية، وأثارت القلق والانشغال لدى المجتمع الدولي.

وأفريقيا نظرا لعدد بلدانها الكبير، قوة سياسية هامة في الشؤون الدولية لا يمكن الاستخفاف بها. وهي، إذ تنعم بموارد طبيعية وافرة، قارة تبشر بالخير وتتصف بإمكانيات لا حدود لها في التنمية الاقتصادية الدولية. إن السلام والاستقرار في أفريقيا جزء لا يتجزأ من السلام والاستقرار والتنمية في العالم. ومن دون وجود استقرار في أفريقيا، لن يكون هناك سلام عالمي؛ ومن دون وجود تنمية في أفريقيا، لن يكون هناك ازدهار في العالم. وأعضاء المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، عليهم التزام بتعزيز الاستقرار في أفريقيا، والأهم من ذلك بمساعدة البلدان الأفريقية على التخلص من الفقر وتنمية الاقتصاد.

ونشعر بقلق عميق إزاء الصراعات الأخيرة المتواصلة في أفريقيا. ويحدونا أمل صادق في أن تأخذ البلدان الأفريقية ذات الصلة في عين الاعتبار، وبروح من المصالحة الوطنية، المصالح الأساسية والبعيدة الأجل لدولها وشعوبها، وأن تسوي منازعاتها على نحو مناسب عن طريق مفاوضات تجريها على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة، وأن تتجنب الصراعات، وتسوي خلافاتها وتتكاتف في بذل الجهود المتضافرة من أجل الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في أفريقيا.

إننا نؤيد البلدان الأفريقية في خيارها الذاتي للأنظمة السياسية ومسارات التنمية في ضوء الظروف الوطنية الخاصة بها. وبما أن الظروف تتفاوت بين بلد وآخر، فليس هناك نموذج فريد جاهز للتنمية يمكن تطبيقه على جميع البلدان الأفريقية. والخيار الذي تختاره يجب أن يكون موضع احترام.

ونحن نرى أن على مجلس الأمن مسؤولية والتزاما لا مفر منهما للحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تنسيقها وتعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية في حل الصراعات في أفريقيا. وينبغي لها أن تنظر جديا في المقترحات المعقولة والمطالب المشروعة للبلدان الأفريقية، وأن تدعم الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها.

في نيسان/أبريل الماضي، قدم الأمين العام كوفي عنان تقريرا بعنوان "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". ونحن نقدر الجهود التي يبذلها من أجل تسريع تسوية الصراعات في أفريقيا، ومن أجل تعزيز السلام والتنمية في القارة الأفريقية.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد من دعم واحترام الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية في أفريقيا بغية منع الصراعات وحلها، وبغية توفير آلية للأمن وحفظ السلام في أفريقيا مع ما يلزمها من مساعدة مادية ومالية، دون فرض شروط سياسية من أي نوع كان.

والصين، بوصفها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تعلق دائما أهمية على السلام والتنمية في أفريقيا. وتساند الصين دوما البلدان الأفريقية في مطالبها المشروعة ومقترحاتها المعقولة، وتؤيد مساعيها لإحلال الاستقرار السياسي وتعزيز النمو الاقتصادي، والجهود المفيدة التي تبذلها بهدف تعزيز الوحدة الأفريقية والتعاون الإقليمي. وفي السنوات الماضية، أيدت الصين بنشاط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وأوفدت أحد كبار المسؤولين لحضور المؤتمر الإستثنائي الرفيع المستوى الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن سيراليون، وهي تبعث مراقبين عسكريين للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك. والصين على استعداد دائم لتوفير التدريب والمساعدة في مجال نزع الألغام الأرضية وتكنولوجيا وأجهزة نزع الألغام للبلدان الأفريقية المبتلية بها.

إن العالم يتحرك الآن بسرعة أكبر نحو تعددية الأقطاب. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، ستعمل الصين، مثلما فعلت دائما، على تعزيز علاقاتها الودية وتعاونها الودي مع البلدان الأفريقية، وستقدم المزيد من

الإسهامات من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

إن حل المشاكل العديدة التي تواجهها أفريقيا ليس فقط تحديا لأفريقيا والمجتمع الدولي بأسره، بل أيضا فرصة سانحة لنا. ويحدونا الأمل في أن يشارك المجتمع الدولي البلدان والشعوب الأفريقية في بذل الجهود الدؤوبة من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية والعبادة في كوستاريكا، معالي السيد روبرتو روخاس لوبيز.

السيد روخاس لوبيز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشارك بلادي في هذه الجلسة على المستوى الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا باهتمام وبدافع خاصين. إن القيادة المشهود بها للسويد وتضامنها التقليدي مع قضايا العالم النامي شجعا وحثا أعضاء هذا المجلس على اتخاذ موقف رحب وبنَّاء دعما لأفريقيا. وبالمثل، فإن التزام أميننا العام الراسخ بهذه المسألة هو مصدر إلهام دائم لايجاد نهج خلاق وثابت للسبل والوسائل الآيلة إلى تقديم الدعم الدولي إلى أفريقيا.

في العام الذي انقضى، أوجد مجلس الأمن والمجتمع الدولي وطورا مجموعة مشتركة هامة من الأفكار إزاء الحالة في أفريقيا. أولا، حري بنا أن نذكر أن نهجنا المشترك قائم على النظر الشامل والمتضافر والملتزم في المسألة. وثانيا، نود أن نسلط الأضواء على الحقيقة السارة - حقيقة أن القيادات الإقليمية في أفريقيا تثبت في هذا الصدد أنها لا غنى عنها وأن أهميتها حاسمة.

وفيما يتعلق بالطابع الشامل الذي يتصف به هذا النهج، يدرك المجتمع الدولي أن المشاكل القائمة في أفريقيا ليست منعزلة عن غيرها أو غير متصلة بها. وهذا يفضي بنا إلى أن مسألة السلام والأمن في أفريقيا تتخطى المفاهيم التقليدية وتشمل مجموعة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية - وقبل كل شيء المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان. وأي تفسير للحالة في أفريقيا يحاول أن يتجاهل أو أن يجزئ هذه الحقيقة إنما هو تفسير غير سليم ولا أساس له.

وفيما يتعلق بأهمية النهج المتضافر، لا يمكن لأحد أن ينكر أن الحوار يجب أن يكون الأداة الأساسية ذات الاتجاهين في حل المشاكل في أفريقيا. والدروس المحزنة التي استخلصناها من الحياة اليومية علمتنا أن العنف لا يحل النزاعات في أفريقيا. ولا أحد يمكنه أن يبرهن بالمنطق أن اللجوء إلى القوة حل أي مشكلة من المشاكل الخطيرة التي تحيق بشعوب القارة.

بل على العكس من ذلك تماما، فإن الحرب هي التي زادت من تفاقم المأساة الإنسانية التي كان على الملايين من الرجال والنساء في المنطقة أن يواجهوها وينجوا منها وهي التي سلطت الأضواء عليها بشدة. ومع ذلك، ما برح الافريقيون أنفسهم، يدللون بخبرتهم والتزامهم، على أن التعاون أداة صحيحة ومشروعة لحل المشاكل وللتوفيق بين المواقف المتعارضة في ظل مبادئ وأهداف مشتركة. وهناك أمثلة لا تعدو لا تحصى في تلك المنطقة الصغيرة. واسمحوا لي بأن أقول أننا في كوستاريكا نتعلم من أولئك الافريقيين الذين يؤمنون بأن من الممكن أن يحلوا - عن طريق العمل المنسق - أكثر مشاكل المجتمعات النامية الحاحا.

بالإضافة الى هذا، هذه الرؤية المشتركة للمسائل تعني أن المجتع الدولي لا يمكن أن يسعى الى فرض حلول خارجية على البلدان الافريقية تكون غريبة على حياتها وخبرتها الوطنية والإقليمية. إن الرجال والنساء الأفارقة هم الذين يجب أن يحددوا وينشئوا - عن طريق مؤسساتهم - النماذج الخاصة بهم لضمان السلم والتنمية واحترام الحريات والحقوق.

وعلى هذا الأساس، يعتقد بلدي أنه من الأساسي التأكيد على الحاجة الى تعاون البلدان والمؤسسات المالية الدولية لاتخاذ نهج جديدة في علاقاتها مع افريقيا. ولست بحاجة الى الخوض في أسباب ضرورة وضع تصور جديد للبلدان الافريقية يراعى فيه وضعها الاستئثنائي وأولوياتها ويسعى الى النهوض ببناء سلام حقيقي قابل للاستدامة.

وفي التأكيد على مستقبل التفاهم العظيم هذا عن طريق التعاون، تعرب كوستاريكا عن قلقها بشأن اساءة استخدام حجة الدفاع عن النفس لتبرير الأعمال العسكرية ضد دول افريقية أخرى. وفي هذا الصدد، توافق كوستاريكا على المعايير التي لا يعد بها حق

الدفاع عن النفس - على نحو ما عبرت عنه في حالات أخرى محكمة العدل الدولية - حقا مشروعا إلا عندما تقوم دولة ما بعمل عسكري، سواء كان بشكل مباشر أو بواسطة مجموعات مسلحة بدعم كبير من تلك الدولة ضد دولة أخرى.

إن التراث المفاهيمي الذي وضعه مجلس الأمن هذا العام يتضمن أيضا العنصر الرئيسي للالتزام. وفيما يتصل بافريقيا، نفهم جميعا أن الوقت قد حان للكلام المنمق أن ينتهي، وأن ما يُحتاج اليه التزام حقيقي، يحقق التنمية وتنفيذ مقترحات محددة، وآليات للعمل مخصصة لتحقيق الغرض المحدد الخاص بالاستجابة للتحدي الكبير الخاص بالسلام والتنمية والتعايش مع احترام الضمانات الأساسية.

في هذه الشهور التي تتسم بالعمل السياسي والفني الكثير، تمكن مجلس الأمن والأمانة العامة من تحديد إجابات معينة لبعض الأسئلة الهامة والملحة التي طرحناها معا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي هذه المرحلة، يمكننا أن نؤكد أن لدى منظمتنا إرادة سياسية والتزاما سياسيا كافيين للتصدي للتحدي المتمثل في دعم افريقيا. ونحن نعرف أن هذا في حد ذاته ليس كافيا، وعلينا أن نبدأ العمل الآن. إن هذا هو التحدي الكبير الذي يواجهنا والهدف الأولي على المدي القصير والمتوسط.

وانطلاقا من هذا، تود كوستاريكا أن تؤكد حقيقة أن المفهوم التقليدي السائد في هذه المنظمة لطبيعة وطابع بعثات حفظ السلام، من وجهة النظر العسكرية الخالصة، جرى تمديده والتوسع في تفسيره الى مفهوم أوسع نطاقا يتضمن العناصر السياسية والإنسانية. وهذا كله ينبغي النظر اليه من وجهة النظر القائلة بأن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما وصونهما، والبناء عليهما وتقويتهما إلا عن طريق المساعي المتكاملة الشاملة التي تتجاوز رصد وقف إطلاق النار وتتضمن عناصر أخرى حيوية لعملية الانتقال من الصراع الى السلم والديمقراطية.

أما وقد وضعت المعايير التي يقاس بها دور المجتمع الدولي تجاه افريقيا فمن الضروري أيضا أن نقر، في هذا الصدد، بأن القيادة الإقليمية هي العامل السياسي الأساسي في القيام بهذا العمل المشترك العظيم.

إن حجم المشاكل التي ينبغي حلها والتحديات التي تُواجه يتطلب من القادة الأفارقة أن يتبعوا مسلكا ابتكاريا مسؤولا محايدا. وهذا حقيقي بشكل خاص بالنسبة للمسائل الهامة للافريقيين أنفسهم وهي: ضمان احترام جميع حقوق الإنسان وبشكل خاص الضمانات الأساسية؛ وتعزيز التعددية والديمقراطية التمثيلية، وحكم القانون؛ ووجود المؤسسات القضائية العادلة والمستقلة، وتفوق السلطة المدنية القائمة على انتخابات حرة منصفة؛ ونزع سلاح المقاتلين وخفض النفقات العسكرية؛ والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة، مع التأكيد بشكل خاص على مكافحة الفقر، ووضع أنظمة تعليمية واسعة النطاق ترمي الى تحقيق التحرك الاجتماعي، وتعزيز المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة.

وفي إطار هذا العمل الواسع النطاق، يود وفد بلدي أن يركز اهتماما خاصا على مسألة حقوق الإنسان ومسألة نزع سلاح المقاتلين وخفض النفقات العسكرية، وهي أمور ركزنا عليها باستمرار خلال العامين الماضيين من عضويتنا في مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فنؤكد أن مراعاتها والاحترام التام لها يجب أن يصبحا هدفا سياسيا أساسيا، لأن الانتهاكات تقع في قلب الصراعات التي تحيق بالقارة الافريقية. وهذه الاعتبارات ليست غريبة عن الواقع الافريقي، بالتحديد لأن افريقيا منطقة من العالم النامي أنشأت واحدا من أحسن الإطارات القانونية في هذا الشأن.

ولا بد لنا من القول إن احترام هذه الحقوق ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لدى القيادة السياسية. ولهذا نحيي القرار الذي أصدره مؤخرا مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية لبدء مفاوضات بشأن إنشاء مؤسسات قضائية إقليمية في هذا الشأن. وتجربتنا في أمريكا اللاتينية علمتنا أن تلك البنيات عوامل أساسية لضمان احترام هذه الحقوق الكامنة في الظروف الإنسانية.

في الوقت نفسه، يعتقد وفد بلدي أنه يجب على مجلس الأمن أن يركز في هذا الاجتماع على مسألة نزع سلاح المقاتلين وخفض النفقات العسكرية. وأنا لا أثير هذا الموضوع بشكل عابر وإنما لأنه يبرز من خبرتنا الوطنية، التي علمتنا أن أية سياسة عازمة على تعزيز السلطة المدنية، القائمة على عمليات انتخابية حرة تعددية، تصاحبها قرارات واضحة لخفض النفقات العسكرية، لا تعود إلا بالفائدة لأنها تقوي المؤسسات

الديمقراطية وتحرر الموارد من ميزانيات الدولة التي يمكن تكريسها للتعليم، والصحة والإسكان - أي بإيجاز للاستثمار الاجتماعي، الذي هو أفضل ما يعزز السلم والأمن، بمفهوم مدني ديمقراطي واسع النطاق. والنهج الابتكاري الصحيح للدعم والتعاون الدولي يمكن أن يصبح حافزا للبلدان الافريقية على التحرك في هذا الاتجاه.

لقد شارك وفد بلدي بشكل نشط في العمل الكبير الذي قام به الفريق العامل المنشأ بمقتضى قرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨) وطوال هذه الشهور، توصل الفريق الى نتائج هامة وقام بمهامه في سياق عملية متطورة. ومن وجهة النظر هذه، بوسعنا أن ندعي أننا أكملنا مرحلة هامة، اتخذنا فيها قرارات جديرة بالملاحظة بشأن تلك الأمور مثل تأييد المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع النزاعات وحفظ السلام؛ والتعزيز الفعال لنظم الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن؛ والوسائل المتاحة لافريقيا من أجل حفظ السلام.

وستصر كوستاريكا على أن يواصل ذلك الفريق العمل بنفس الحماسة بشأن المسائل المعلقة التي حددها بنفسه. وإننا بصفة خاصة نولي الأولوية للمسائل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، وبالأمن في مخيمات ومناطق اللاجئين وبالسبل المتاحة لمجلس الأمن لرصد الأنشطة التي فوض الدول الأعضاء أن تضطلع بها. ونثق بأننا في الأشهر المتبقية من هذا العام سنتمكن من تحقيق نتائج ملموسة في هذه المجالات وفي غيرها.

في هذا الوقت الحاسم يناشد وفدي المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لإنجاز ما عقد المجلس عزمه عليه في الأيام القليلة الماضية بشأن الموضوع المعروض علينا الآن. ولكننا نطلب أيضا من البلدان الأفريقية نفسها أن تتحمل المسؤولية وأن تظهر بالأعمال، كما فعل البعض بالفعل، عزمها والتزامها بالسلم الدائم الراسخ والديمقراطية الحقيقية والتنمية البشرية الحقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العلاقات الخارجية والعبادة في كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة لوزير خارجية فرنسا معالي السيد هوبرت فيدرين.

السيد فيدرين (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ عام اجتمعنا لمناقشة الحالة في أفريقيا بناء على مبادرة من السيدة ألبرايت وطلبنا من الأمين العام أن يقدم لنا تقريرا بشأن هذا الموضوع. ويتضمن التقرير العديد من الاقتراحات والتوصيات. ويعمل مجلس الأمن بالفعل على تنفيذ تلك التوصيات. واعتمدت عدة قرارات وصدرت بيانات رئاسية في هذا الصدد بناء على مبادرة الوفود الأفريقية في الأسبوع الماضي.

وأود أن أقدم بعض الملاحظات القصيرة عن تجربة السنة التي انقضت والعمل الذي أنجز فيها.

إن عدد الصراعات في القارة لا يزال مرتفعا، بل إنه في الواقع ارتفع. والصراعات التقليدية بين الدول لم تنته ويبدو ذلك جليا في بلدان شرق أفريقيا. ومصدر عدم الاستقرار يكون في كثير من الأحيان داخليا، ولكن طبيعة هذه الأزمات تجعلها تنتشر بسرعة نتيجة لخلق تحركات اللاجئين وزيادة الاتجار بالأسلحة وإذكاء التعصب العرقي وحروب العصابات والتدخل الأجنبي. وهذا هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة.

والأثر الذي يصيب المنطقة نتيجة لهذه الأزمات يسمح بقيام المنظمات الإقليمية بدور أكبر في منع الصراعات وحسمها. وفي هذا الصدد أشيد بجهود الوساطة الأفريقية التي قام بها الرئيس بونغو في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وبجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأزمة في ليبريا وسيراليون، وفي غينيا - بيساو بالتعاون مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ وبجهود الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في الصومال وجنوب السودان؛ وبجهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ينبغي لمجلس الأمن أن يبقى يتحمل المسؤولية الأولية عن عمليات حفظ السلام الدولية وعن الأمن في أفريقيا وفي كل مكان. والجهود التي لا تكل للمبعوثين الخاصين للأمين العام وممثليه في تسوية العديد من الصراعات - وهنا ينبغي الإشادة بذكرى المرحوم الأستاذ بلوندين باي - ووجود بعثات المراقبة وعمليات حفظ السلام في الميدان خير دليل على الدور الذي تضطلع به

الأمم المتحدة في الميدان. وعلى الرغم من التجربة المريرة لعملية الأمم المتحدة في الصومال وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، كان المجلس محقا عندما قرر ألا يتخلى عن مسؤولياته بأن أنشأ في الربيع الماضي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وبأن عمل على الإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في مسعى لإنقاذ عملية السلم في أنغولا.

والأمين العام محق عندما يصر على ضرورة إعطاء المنظمة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة للتدخل. فحفظ السلام لا يمكن أن يعتمد فقط على تبديل التحالفات أو على التمويل الطوعي. وبلادي من جانبها ستواصل تقديم إسهام كبير سواء من خلال إسهامها مباشرة في عمليات الأمم المتحدة مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي يشارك فيها ٢٠٠ جندي فرنسي أو عن طريق برنامج للتعاون بكلفة ٤٠ مليون دولار لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال حفظ السلم.

إن التنسيق الجيد بين أنشطة الأمم المتحدة والإجراءات الإيجابية جدا لمنظمة الوحدة الأفريقية - وأرحب هنا بما قاله اليوم الرئيس بليز كومباري الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية - والمنظمات دون الإقليمية يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارا قوبل بالترحيب بشأن هذا الموضوع في ١٧ أيلول/سبتمبر. وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، خير دليل على التفاعل الإيجابي بين الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية. فقد تكونت الأولى من قوات أفريقية مشتركة في شكل بعثة الدول الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بغية تعزيز إنجازاتها في ظل ولاية أوسع. وتقوم الثانية بدعم قوة إقليمية، هي فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي أفريقيا، كما هو الحال في كل مكان، ينبغي لمجلس الأمن بطبيعة الحال أن يبقي على قيادته للعمليات التي يأذن بها وفقا لمسؤولياته.

والطبيعة الخاصة للصراعات الراهنة تدعو إلى اتباع نهج شامل. وإن تورط ست أو سبع دول في الأزمة الإقليمية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤكد ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في منطقة البحيرات الكبرى يسمح لجميع الأطراف بأن يتناولوا سويا جميع مشاكل الأمن واللاجئين والأقليات وأن يعملوا على حلها وأن يرسوا قواعد العمل من أجل التعاون الإقليمي. وأعتقد أن هذه الفكرة تلقى القبول. وتأمل فرنسا أن تلتزم البلدان المعنية بالسير في هذا الطريق وسنؤيد كل الجهود في هذا الاتجاه.

وفيما يتعلق باللاجئين، كان الأمين العام محقا عندما قال إن من الضروري عندما نضمن حقوقهم وسلامتهم أن نكفل في الوقت نفسه أمن البلدان التي تستضيفهم وأن نمنع استغلال اللاجئين من جانب هذا الطرف أو ذاك كذريعة للإجراءات السياسية أو العسكرية.

وبالمثل فإن التدفق غير المشروع للأسلحة يساعد على تحويل توترات كثيرة إلى مواجهة مسلحة والإبقاء على مناخ انعدام الأمن. وينبغي لمجلسنا أن يواصل حث البلدان الموردة للأسلحة ومستخدميها على ضبط النفس وأن يعملوا على تعزيز فعالية حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن، الذي يبين التاريخ الحديث أنه مجرد حبر على ورق في كثير من الأحيان.

وعلى المدى الطويل، سيكون الطريق الوحيد لمنع هذه الصراعات بناء دول يحكمها القانون وتوطيد أركانها وانتشالها من أزماتها بحيث تصبح قادرة على إقناع مواطنيها بتسوية صراعاتهم من الآن فصاعدا بوسائل سلمية قانونية لا بالأسلحة أو العنف. وقد تناول الأمين العام هذه النقطة بشكل جيد. وهذا يفترض وجود قواعد واضحة والمحافظة على النظام بطريقة تكفل احترام الديمقراطية ووجود نظام قضائي يعمل على نحو عادل. وأحد أساليب التقدم هنا يكمن في الربط الناجح بين الاعتراف بالدور الشرعي للأغلبية واحترام حقوق الأقليات.

وشدد الأمين العام أيضا وبحق على حتمية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. كيف لا نشعر بالقلق إزاء التخفيض الحاد في المساعدة التي تقدم لأفريقيا الذي شهدناه في السنوات القليلة الماضية؟ إن المساعدة الإنمائية لا تزال عنصرا رئيسيا مكملا للسياسات التي تتبعها البلدان الأفريقية. وهذا الأمر يشغل بصفة خاصة بال أقل البلدان نموا، وثلاثة أرباع هذه البلدان تقع في أفريقيا.

وفرنسا من جانبها ستبقي على مساعدتها الإنمائية الرسمية. وهي تكرس ٠,٥ في المائة تقريبا من الناتج القومي الإجمالي لهذه المساعدة - ٦,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٧ - وتحتل المرتبة الثانية بين البلدان المانحة. ويذهب نصف هذه المساعدة الرسمية إلى أفريقيا. وقد نادت فرنسا دائما بتخفيف عبء الدين وخففت هي من جانبها، كما أن فرنسا وشركاءها في الاتحاد الأوروبي يعملون منذ زمن طويل على منح البلدان الأفريقية إمكانية أوسع للوصول إلى التجارة العالمية. وليس هناك خيار بين المساعدة والتجارة فكلاهما ضروري ولا غنى عنه.

والبلدان النامية وخاصة تلك التي فتحت أبوابها للتجارة العالمية وللتدفقات المالية الدولية، وهو أمر نشيد به، كانت أول البلدان التي تضررت من الأزمة المالية الراهنة. وما كان بوسع أي بلد صناعي اليوم أن يتطور في ظل هذه الظروف. والالتزام بعدد من القواعد الضرورية وإنشاء آليات وقائية يجب أن يفيد هذه الدول أولا أكثر من غيرها. والبلدان الأفريقية يجب ألا تكون أول ضحايا الاضطرابات التي بدأت في أماكن أخرى. وهذه الشواغل ألهمت فرنسا بتقديم اقتراحاتها لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي.

عندما قدم الأمين العام تقريره في هذه القاعة شدد بحق على أن من الضروري أن تستجمع البلدان الأفريقية وبقية المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لحل المشاكل الأفريقية. وفرنسا تشاطر الأمين العام هذا الاقتناع وترجو أن يلبي الجميع نداءه.

إن فرنسا تثق في مستقبل أفريقيا وتؤكد على استمرار التزامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في غابون، معالي السيد كاسيمير أوي امبا.

السيد أوي امبا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أعرب عن مدى غبطتي لعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن بشأن أفريقيا برئاستكم، يا سيدتي. إن بلدكم، السويد، طالما أبدى اهتماما كبيرا وحساسية خاصة بمشكلات بلدان العالم الثالث بصفة عامة، وخصوصا بلدان أفريقيا.

وأود، ثانيا، أن أقول إني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به من لحظات، بالنيابة عن أفريقيا، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد بليز كمباوري، رئيس بوركينا فاصو.

ومنذ عام مضى، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، انعقد مجلس الأمن في هذه القاعة، بناء على مبادرة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت آنذاك تشغل مقعد رئاسة المجلس، على مستوى وزراء الخارجية، للنظر فيما إذا كان من المناسب أن تُتخذ خطوات دولية متضافرة لدفع عجلة السلام والأمن في أفريقيا.

إن هذه المبادرة الجديدة الطيبة نجمت عن اهتمام مجلس الأمن بأفريقيا التي تقتضي، نظرا لحالتها، أكثر مما كانت تقتضي في أي وقت مضى، تأييدا من المجتمع الدولي كله، لمواجهة ما تجابه من تحديات.

إن تقرير الأمين العام - وهو تقرير كامل ودقيق جدا - عن أسباب النزاع وعن تشجيع السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يتضمن تحليلا موضوعيا للحالة. ومن ميزاته أيضا أنه يقدم بعض التوصيات الموجهة نحو العمل.

وهنا أود أن أثني على أميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي أظهر أنه جدير بالثقة التي وضعها فيه المجتمع الدولي ولا سيما وضعتها فيه قارته.

إن بلدي، كما يعرف المجلس، يرأس الفريق العامل المخصص، الذي أنشأه مجلس الأمن، ولذا أرحب بردود الفعل الإيجابية للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وأتجرأ بأن آمل أن نتائج هذه المداولات، التي سبق لمجلس الأمن أن أقر بعضها على شكل قرارات وبيانات رئاسية، سوف تكون تقدما هاما نحو عمل ملموس.

إن مثل هذا العمل، في رأيي، ينبغي - من ضمن ما ينبغي له - أن يستهدف تعزيز تدابير حظر الأسلحة، وكبح التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة؛ وحل مسألة السكان النازحين عبر الحدود الوطنية، ودعم البلدان التي تتلقى تدفقات جسيمة من اللاجئين؛ وتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام؛ والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية في مضمار منع النزاعات وصون السلام.

في موضوع المنع، أرحب بالتفكير القائل بأن هذا الشاغل قد انعكس في القرار ١١٩٧ (١٩٩٨) الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

أما فيما يتعلق بأفريقيا الوسطى، فقد أعاد وزراء الدفاع والداخلية المجتمعون في ليبرفيل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، النظر في فكرة إنشاء آلية للإنذار المبكر كأداة لمنع الأزمات والنزاعات. وقد كررنا، في ذلك الوقت، الإعراب عن الحاجة الماسة إلى سرعة إنشاء هذا الهيكل، إعمالا للمقرر الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا الوسطى.

وبوصفي الرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، أرحب بكون هذه الفكرة تحظى الآن بتأييد واهتمام من لدن المجتمع الدولي. وبالنيابة عن بلداننا الأحد عشر أود أن أعرب عن شكرنا الجزيل للبلدان وللمانحين الآخرين الذين أسهموا في تمويل الصندوق الخاص الذي أنشئ في هذا الصدد، وخصوصا اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن غابون، من جانبها، تبذل في الوقت الحاضر قصاراها لتحقيق الظروف السوقية التي سوف تجعل في الإمكان أن تتخذ ليبرفيل مقرا لهذه الآلية القادمة للإنذار المبكر. غير أننا لا نزال نحتاج إلى مساعدة كاملة من المجتمع الدولي لإنجاز هذا المشروع.

في سبيل إيجاد الوحدة وجعل جيوش الدول الأعضاء في اللجنة جاهزة للقيام بمهام حفظ السلام في المستقبل، قررت تلك الدول أن تنظم تدريبات عسكرية مشتركة لمحاكاة أنشطة حفظ السلام.

وتبعا لذلك استقبل الأمين العام كوفي عنان، هنا، في نيويورك، في حزيران/يونيه، وفدا من ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة، بقيادة وزير الدفاع في غابون.

وأكد لهم أن الأمم المتحدة سوف تقدم المساعدة على تنفيذ الخطة. وأعرب كذلك عدد من الشركاء، من بلدان منطقتنا دون الإقليمية عن اهتمامه بهذه الفكرة.

وأخيرا، وللمرة الأولى في تاريخ اللجنة، عقدنا في باتا، بغينيا الاستوائية، في الفترة من ١٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨، مؤتمرا عن مشكلة العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية والسلام في أفريقيا الوسطى. وقد جمع هذا اللقاء، في منتدى واحد، أعضاء بالحكومات وممثلين لأحزاب المعارضة، وكبار ضباط الشرطة، وممثلين للمجتمع المدني وخبراء في مسائل الحرية السياسية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان. وفي ختام ذلك المؤتمر كان مما أوصى به المشاركون إنشاء برلمان دون إقليمي في أفريقيا الوسطى. وتكون هذه الهيئة مسؤولة عن معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بغية تعزيز تدابير بناء الثقة والسلم في المنطقة دون الإقليمية.

ويكون هذا البرلمان كذلك بمثابة آلية للحوار ولتشجيع القيم ذات الصلة بالتجارب الديمقراطية في أفريقيا الوسطى.

وبينما ينعقد هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن هناك قمة خاصة من رؤساء دول أفريقيا الوسطى مجتمعة بالرئيس بونغو في ليبرفيل سعيا إلى إيجاد حل سلمي للأزمات والنزاعات التي انتابت منطقتنا الفرعية في الآونة الأخيرة، ولا سيما الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ علي أن أشدد على عقد تلك القمة في ليبرفيل، في سياق عدد كبير من الموائد المستديرة الأخرى. والمباحثات وجهود الوساطة ومفاوضات السلام، فإن ذلك إنما هو نتيجة علاقات الثقة والصداقة التي حاول رئيس غابون، الرئيس بونغو، الإبقاء عليها مع جميع جيراننا.

إن هذه المبادرات بعيدة عن كونها أي نوع من المنافسة وإنما هي سعي إلى استكمال الجهود الكثيرة المبذولة، جماعيا، في مضمار منع النزاعات، وإدارتها، وتسويتها، من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك المنظمات دون الإقليمية.

السيد جوبي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليهنئك، سيدتي، على تولي بلدك الرئاسة في هذا الشهر. وأعتقد أن هذه مصادفة سعيدة حين نرى الدور الذي يؤديه بلدك منذ سنوات الاستقلال في الرصد والمشاركة لا في عملية استقلال أفريقيا فحسب بل وفي التعاون المرتبط

بالحركات الإنسانية في القارة. ولذا فنحن على اقتناع بأن وفد السويد سيضفي الكثير من الحكمة والحنكة على توجيه أعمال المجلس.

ونود أيضا أن نشيد بوفد سلوفينيا على الطريقة التي أدار بها أنشطة المجلس في الشهر الماضي.

ويود وفدي أيضا أن يثني على الأمين العام لتقريره عن أفريقيا الذي وضعه استجابة لطلب المجلس في أيلول/سبتمبر الماضي. ونرى أن التقرير يقدم تحليلا واضحا ودقيقا ومتوازنا لمصادر النزاع في أفريقيا، وأن التحليل الجراحي الذي قدمه الأمين العام لمشاكل أفريقيا ليس صريحا فحسب بل وحافزا على التفكير؛ فهو يواجهنا جميعا بتحديات هامة في سعينا إلى تجميع السبل لتنفيذ توصياته.

ونحن الأفارقة نشعر بألم عميق إزاء محنة القارة الأفريقية وشعوبها. فأفريقيا غنية بمواردها وثقافتها، ومع ذلك فمن دواعي الغرابة أن شعوب القارة تظل تعاني معاناة شديدة. فالقارة انتقلت من الرق إلى الاستعمار، ومن الاستقلال إلى مشاق اقتصادية بغير حدود، وتفاقمت بفعل الحروب الأهلية في كثير من أرجائها. واليوم يسقط عدد كبير من الدول الأفريقية فريسة لنزاعات مسلحة بينما تعيش الأغلبية العظمى من الأفارقة في فقر مدقع وأسى وتفسخ وعزلة قاسية. فأكثر من ٨ ملايين من أهلها لاجئون وعائدون ومشردون داخليا. وجرت على أرض القارة أكثر من ٣٠ حربا منذ عام ١٩٧٠.

ويتفق وفدي مع الأمين العام على اننا نحن الأفارقة ينبغي ألا نتهم غيرنا ونلقي المسؤولية عليهم عن حالتنا الراهنة. لكن عدة عوامل خارجية أسهمت كثيرا فيما نحن فيه. وإذا كنا نتحاسب فإننا وجميع المؤثرين الخارجيين نتحمل مسؤولية مشتركة عن محنة أفريقيا الحالية ومحنة أهلها ويجب أن نسلّم بمسؤوليتنا المشتركة ونتكاتف في البحث عن نهضة أفريقية.

وفي معالجتنا لأوضاع النزاع المعقدة في أفريقيا لا يكفي أن نعالج أعراض النزاع. بل يجب أن نعالج أسبابه الجذرية ذاتها. وهذا يتطلب اتباع نهج منسق وشامل لأسباب النزاع الهيكلية الطويلة الأجل. وينبغي أن يشمل هذا النهج الأمم المتحدة بأسرها، ويجب وضع نظام لتنسيق جميع الجهود بحيث يمكن للأمم المتحدة ووكالاتها اتخاذ الإجراءات العملية.

لقد سجلت الأمم المتحدة عديدا من النجاحات في أفريقيا مؤخرا. وينبغي ألا تمنعنا حالات الفشل الذريع في الماضي من أن ننهض بمسؤولياتنا. فالفشل في الصومال كان تجربة مريرة بل إن الأسوأ منها كان العجز عن العمل في رواندا وفي غيرها. فالعجز عن العمل في مواجهة التهديدات الخطيرة المحدقة بالسلام والأمن وبأرواح الناس في أفريقيا يهدد مصداقية الأمم المتحدة ومشروعيتها، وبوجه بوجه خاص مجلس الأمن ذاته.

إن ما وقع في رواندا يجب ألا نسمح بتكراره في أماكن أخرى. ويجب أن يعمل مجلس الأمن حيثما ومتى ما ينبغي له ذلك. ولم يعد من المبرر - حتى وإن كان مبررا من قبل - أن تستخدم التكلفة المالية أو الخوف منها، كمبدأ موجّه للتدخل. ومن أجل تلافي حدوث مآسي إنسانية، كثيرا ما يكون التدخل ضروريا. ولذا ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في سبل تقديم الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام حتى يمكن تنفيذها على وجه السرعة.

وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها على العمل المبكّر. ويجب أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة لحالات النزاع، إذا أرادت أن تحول دون وقوع الكوارث. ويستحسن أن تكون هناك نظم للإنذار المبكّر. غير أن هذه النظم تفقد مغزاها، إن لم نقل فائدتها، إذا لم تستكمل بالعمل المبكّر.

إن تعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية أولوية أساسية. ووفدي يرحب بمبادرات عدة دول في هذا المجال. ونشجع زيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال حفظ السلام، وخاصة بناء القدرات، من أجل تعزيز التأهب الأفريقي لدرء النزاعات وحفظ السلام.

وبوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا هاما، في درء المنازعات وفي حفظ السلام. وقد حققت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال فريقها المعني بالرصد، نجاحا باهرا في ليبريا وسيراليون. كما اننا نقر بالجهود التي تبذلها منظمات أخرى دون إقليمية في أفريقيا في هذا الصدد. ويعلم الأعضاء أن هذه الجماعة اشتركت مؤخرا في عملية غينيا - بيساو والمستمرة الآن.

لذلك نتطلع إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. فمن شأن ذلك أن يوجد شراكة أكثر ملاءمة لمواجهة بعض من تلك المنازعات في أفريقيا. ونحن في هذا السياق نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الأخير الذي عقد في نيويورك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن هذه القضية.

ومع هذا يجب أن نشدد الآن على حتمية تجنُّب تحويل المسؤولية عن حفظ السلام من المستوى العالمي إلى مستوى إقليمي أو دون إقليمي على أساس انتقائي. ولا يستطيع مجلس الأمن أن يتعاقد من الباطن على تحمُّل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين - حتى ولو كان ذلك عن عدم قدرة. ويجب أن يكون التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا للمادتين ٥٣ و ٥٤ من الميثاق.

وقد تكون الجزاءات الاقتصادية مناسبة في بعض الحالات لضمان امتثال الدول للقوانين الدولية. غير أن تلك الأداة فظة للغاية - وسأعود إلى هذه النقطة في نهاية كلمتي. لقد شهدنا العديد من الحالات التي تسببت فيها هذه الأداة في مشاق إنسانية قاسية. ونحن نتفق في الرأي القائل بأنه ينبغي الآن تحسين توجيه الجزاءات، وتصميمها بطريقة لا تؤثر سلبيا على الناس، ولا سيما أكثر فئات المجتمع ضعفا، وخاصة النساء والأطفال. ولذا ينبغي أن ينظر المجلس دائما في إعفاءات إنسانية وأن ينص عليها.

ولقد سبقني زملائي في الكلام عن قضايا مختلفة، من بينها مشاكل السلاح في أفريقيا، وحالة الأطفال في مناطق الحروب وكل ما يلزم لحماية اللاجئين. ونحن نرى أنه لا داعي لمزيد من التأكيد ولن أكرر ما قاله زملائي ولكن يمكن الاطلاع على تعليقاتي في نص بياني - على أهمية الأمم المتحدة والدور الرائد الذي تقوم به في مجتمع الأمم. فإذا كانت أفريقيا اليوم تعتمد على الأمم المتحدة وتنشد تعاونها وإقامة علاقة نشطة معها، فهي إنما تفعل ذلك لتحاشي أي سوء فهم أو خلاف بين هذه الهيئة والهيئات الإقليمية. ولذا أرى اننا في سعينا إلى إيجاد حلول لإحلال السلام وحل مشاكل اقتصادية معينة ينبغي أن نجري تحليلا دقيقا للأصداء التي تصلنا من المنظمات الإقليمية.

ولهذا السبب بالذات أود ألا ننتقص من قدر الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة والولايات المتحدة مع الجماهيرية العربية الليبية بغية التوصل إلى طريقة للعمل. وإذا كان قد تم الاتفاق على إجراء المحاكمة في بلد ثالث فهذا يعني أن العقل البشري قادر على المرونة والتفاهم. ولا أعتقد أننا ينبغي أن نتخذ مواقف متصلبة، بل ينبغي أن نحاول ونحن أسرة واحدة من الأمم، هي الأمم المتحدة، تحت سقف واحد، أن نأخذ بالمرونة ونسمح بالتفاهم بما يحفظ الكرامة للجميع.

ولهذا السبب مازلت أعتقد أن دولا كبرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة يمكنها أن تفهم الجانب الإنساني الذي تطلب الجماهيرية العربية الليبية مراعاته، وأن تلك الشروط إذا استوفيت ستمكننا من وضع الأمور في مسارها الصحيح. وسيكون بوسعنا أن نرى جميع البلدان تنضم إلى أسرة واحدة. وستشعر القارة الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية ببالغ الامتنان إذا تفهم الجميع استنتاجاتها وخلاصاتها، ولكن الكارثة هي أن تتخذ المنظمة قرارا ملزما لأعضائها، ويتخذ مجلس الأمن قرارا آخر يريد فرضه عليهم. وسوء التفاهم هذا سيجعلنا نعود بعقارب الساعة إلى الوراء، ولا أعتقد أننا نملك الحق في أن نقوض مسؤوليات المجلس وسلطاته، أو أن نتجاهل في الوقت ذاته مشاعر بعض أخوتنا في المنطقة الإقليمية.

لذا، فإنني مرة أخرى أناشد بريطانيا العظمى والولايات المتحدة أن تعيدا النظر في المسألة، وتعطينا مهلة تمكننا من التوصل إلى طريقة ملائمة للعمل.

ختاما أقول إن مجلس الأمن والأمم المتحدة هما الضامن لكل الآمال والتطلعات نحو التنمية والتقدم، لا لأفريقيا وحدها بل لجميع أمم العالم والإنسانية ككل. وتلك المسؤولية تستدعي التحلي بالروح الإنسانية والتفاهم والتعاون.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير شؤون خارجية غامبيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة لوزير خارجية اليابان، صاحب السعادة السيد ماساهيكو كومورا.

السيد كومورا (اليابان) (تكلم باليابانية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب باسم حكومة اليابان عن تقديري لمعالي السيدة يلم - فالين، وزيرة خارجية السويد التي دعت إلى عقد هذه الجلسة بصفتها رئيسة المجلس. ومما له مدلول عظيم أن المجتمع الدولي اليوم، تحت قيادتها، يجتمع مرة أخرى ليكرس انتباهه للنظر في المشاكل التي تواجه أفريقيا.

اليوم، ومع عولمة الأنشطة الاقتصادية، وفي غمار التكامل الاجتماعي العالمي في مجالات كالبيئة وحقوق الإنسان، مثلا، أشرف العالم على دخول عهد جديد تماما بالنسبة للجنس البشري، يتطلب أن نستجيب كمجتمع عالمي واحد للمشاكل التي تنشأ في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فما هو الدور الذي ستلعبه أفريقيا التي تضم أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتشكل ١٣,١ في المائة من سكان العالم، في عالم القرن الحادي والعشرين؟ هذا السؤال يتطلب اهتماما عاجلا من الأمم المتحدة وهي على أعتاب قرن جديد. فالنزاعات الأفريقية تمثل ٧٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي عام ١٩٩٦ طال الصراع ١٤ بلدا من بلدان أفريقيا الـ ٥٣، وتحول ٨ ملايين من سكانها إلى لاجئين وبالتالي، إذا كنا نريد أن نحقق السلام والازدهار في كل أنحاء العالم، فلا يمكننا أن نتجاهل هذا الوضع. ومعالجة المشاكل الأفريقية أصبحت حقا مهمة عاجلة بالنسبة للمجتمع الدولي.

واعترافا بإلحاحية وأهمية هذا الوضع، عقد مجلس الأمن في السنة الماضية جلسة على المستوى الوزاري. وبناء على طلب مجلس الأمن، قام الأمين العام بتحليل مصادر النزاعات الأفريقية، وعلى هذا الأساس، قدم طائفة عريضة من السياسات لمنع النزاعات وتسويتها، وكذلك سياسات لتحقيق السلام الدائم والتسوية المستدامة. وأمامنا الآن فرصة سانحة للإعراب عن التزامنا تجاه أفريقيا والدخول في مناقشة جادة، وعلى المستوى الوزاري أيضا، بشأن مختلف القضايا المطروحة في تقرير الأمين العام، وبشأن الطريقة التي ينبغي أن يعالج بها مجلس الأمن، وكذلك الأمم المتحدة، هذه القضايا.

ومسألتا منع النزاع والتنمية في أفريقيا مسألتان مترابطتان ولا يمكن الفصل بينهما. ومن ثم، أود أن أشدد على أن من واجب مجلس الأمن أن يوضح في البيان الرئاسي الذي سيصدره اليوم، أنه عازم، لدى بحثه موضوع منع النزاع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء النزاع، على أن يرجع إلى تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات، ويعالج الحالة في أفريقيا من منظور شامل يتضمن الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأود في الوقت ذاته أن أشير إلى أن التصدي لهذه المشاكل الأفريقية يستلزم الدخول في عملية طويلة، وهذا الاجتماع الذي يعقده المجلس اليوم ليس إلا خطوة واحدة على هذا الطريق.

وبناء على مبادرات البلدان الأفريقية ذاتها، من الأساسي، أولا وقبل كل شيء، أن نعمل على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن فيها جذور الصراعات؛ ثانيا، وعندما تندلع الصراعات رغما عنا، علينا أن نسارع على الفور إلى تعزيز عملية السلام السياسية؛ وثالثا، أن نعد الأساس للتكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بعد انتهاء النزاع. وأملنا أن يتعاون المجتمع الدولي ككل، روحيا وماديا أيضا، وفي إطار الشراكة، لاستنباط إطار يكفل فعالية الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية. والمتوقع منا اليوم، إذن، هو أن نصوغ اقتراحات ملموسة تتضمن الإطار الاستراتيجي اللازم الذي يمكن فيه للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، أن تحقق هذا الهدف على المدى البعيد.

إنني أثق بأن هناك مستقبلا مشرقا ينتظر أفريقيا. واليابان، إذ تعي المشاكل التي ذكرتها لتوي، وإذ تنظر في الوقت ذاته بعين متفائلة إلى مستقبل أفريقيا، ما برحت تضطلع بمبادرات منذ بداية هذا العقد لوضع استراتيجية إنمائية جديدة تأخذ في الاعتبار التلازم القائم بين منع النزاع وتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، سعت اليابان إلى تحقيق التعاون بين بلدان الجنوب على أساس هذه الاستراتيجية الإنمائية الجديدة منذ عام ١٩٩٣، عندما استضافت مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وبعقدها منتديي آسيا - وأفريقيا، في باندونغ عام ١٩٩٤ وفي بانكوك عام ١٩٩٧. وفضلا عن ذلك، فإنها تعمل في بلدان أفريقية مختلفة، من بينها ساحل العاج وزمبابوي وبوركينا فاصو، لتنظيم التعاون بين تلك البلدان والبلدان الأخرى المانحة، في سبيل تطبيق الاستراتيجية الإنمائية الجديدة على تلك القارة. وبناء على نتائج هذه الجهود ستستضيف اليابان في الشهر

المقبل مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية.

وفي الآونة الأخيرة استضفنا، في كانون الثاني/يناير، مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية، وذلك لوضع استراتيجية شاملة لمنع النزاع آخذين في الاعتبار الحالة في أفريقيا.

وفي مؤتمر طوكيو الذي عقد في كانون الثاني/يناير قدمت سبع مقترحات محددة في مجال السياسة. فعلى سبيل المثال، اقترح وضع إطار مفاهيمي لاستراتيجية وقائية تضم الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء والمجتمع المدني. واقترح أيضا إيلاء الأهمية للجهود الرامية إلى بناء مجتمعات ديمقراطية يكون فيها احترام كامل لحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، على أساس الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية الشعوب هي من المستلزمات الأساسية لمنع الصراع. وعلاوة على ذلك، أوصى تقرير مؤتمر طوكيو بتدابير يمكن أن تتخذها على الفور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تشمل تدابير تتعلق بتعزيز قدرة أفريقيا الوقائية، وخاصة قدرتها على الإنذار المبكر، والمراقبة الفعالة لتكديس الأسلحة الصغيرة ونقلها إلى مناطق النزاع.

ونظرا لأن حوالي ٢٠ بلدا أفريقيا حققت الآن معدلات نمو سنوي تبلغ أكثر من ٥ في المائة، فمن المتوقع أن تُعتمد خطة عمل في مؤتمر طوكيو الثاني بغية تطبيق استراتيجية التنمية الجديدة في أفريقيا. وإلى جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي لخطة العمل تلك أن تبرز أهمية منع الصراعات وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع لضمان الاستقرار الذي يمثل أساس التنمية نفسه. ومن التدابير التي ذكرت لتتخذ في سبيل تحقيق هذه الغاية تدابير تهدف إلى كفالة الانتقال من تقديم المساعدة الطارئة في خضم الصراع إلى تقديم المساعدة لأغراض الإعمار وسلامة اللاجئين. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى التدريب المهني وإعادة إدماج المقاتلين المسرحين واللاجئين في المجتمع، نتوقع من المجتمع الدولي أن يدرك أهمية الإجراءات الرامية إلى منع عمليات نقل الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة، والتي تشكل، على وجه الخصوص في أفريقيا، واحدة من أكبر العقبات أمام صون الاستقرار الاجتماعي في حالات ما قبل الصراع وما بعده.

وتعتقد اليابان أن من الأمور المهمة بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تضع هذه استراتيجيات جديدة لمعالجة مسائل التنمية والصراع في شكل خطط عمل وطنية محددة، وأن تمضي في تنفيذها. ولهذا تود اليابان أن تزيد من جهودها، بالتعاون مع تلك الحكومات، ومع المانحين الآخرين والأمم المتحدة، لبلورة تلك الاستراتيجيات، آخذة في الاعتبار الآراء التي تقدمها بصورة تلقائية البلدان التي أصبحت تمثل حالات نموذجية. وتعتبر اليابان تعاونها من أجل أفريقيا جزءا من استراتيجية شاملة للتصدي لمشكلات الصراع والتنمية التي نناقشها اليوم في مجلس الأمن. ويحدوها الأمل في أن تؤدي مبادراتها دور العامل المساعد في تحقيق هذه الاستراتيجية، التي ستعزز بدورها شراكة استراتيجية ومستمرة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي وشتى هيئات الأمم المتحدة.

وبهذا الوعي بالحالة الراهنة التي تحيط بالموضوعات الأفريقية، ستعمل اليابان لضمان أن تلقى معالجة شاملة من جانب الأمم المتحدة. ولكنها تعتزم أيضا أن تعمل كعامل مساعد عندما يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة بمعالجة هذه الموضوعات. واليابان مصممة على مواصلة جهودها في مجال التعاون مع بقية البلدان التي تشاركها أفكارها.

وأخيرا، وبعد الاستئذان من ممثل الصين، وهو حاضر هنا اليوم، أود أن أورد قولا مأثورا لمينشيوس، ذلك الحكيم الصيني العظيم الذي عاش في القرن الثالث قبل ميلاد المسيح. ومغزى رسالته، التي نترجمها ترجمة غير دقيقة، أن الميزات الطبيعية أكبر قيمة من الفرص التي تتيحها السماء، ولكن ما هو أكبر قيمة من الميزات الطبيعية، إنما هي الوحدة والتعاون بين بني البشر. وإذ أربط في ذهني بين هذا القول المأثور والتحديات الأفريقية التي تواجهنا، أود أن أقول إن الوقت قد حان للدول الأعضاء، بما فيها البلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة، لإحراز تقدم حقيقي. ولذلك فإني سأختم ملاحظاتي بتوجيه مناشدة إلى المجتمع الدولي ليوحد صفوفه ويواجه التحدي التاريخي الذي أمامه، ألا وهو تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية اليابان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كينيا، معالي الأونرابل السيد بومايا غودانا، العضو البرلماني.

السيد غودانا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم في جلسة خاصة على المستوى الوزاري لمناقشة موضوعات هامة تخص أفريقيا. وهذه هي المرة الثانية التي يقوم فيها المجلس بذلك، بعد اجتماع السنة الماضية في أيلول/سبتمبر، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقييما شاملا للحالة الأفريقية.

وفي نيسان/أبريل الماضي، عندما قدم الأمين العام تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، رحبت كينيا به بحرارة. ونشيد مرة أخرى بالأمين العام لما يتحلى به من واقعية وموضوعية وجرأة في عرضه وتحليله للحالة الراهنة والطريق إلى الأمام.

وقد حدد التقرير مجموعة من التوصيات العملية والمتعددة الجوانب للعمل من جانب المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن. وأعرب الأمين العام عن تمنيه بأن يشكل التقرير بداية لشراكة جديدة بين الأمم المتحدة وأفريقيا. وهو بهذه الروح قد وضعنا جميعا أمام التحدي، أفرادا وجماعات، منظمات ودولا، بأن نلتقط الإشارة ونسعى لتهيئة بداية جديدة متجهة لإحراز النتائج، ومثمرة ومفيدة، وتهدف إلى إيجاد حل للحالة غير الصحية الراهنة.

ومن أكثر الحقائق التي تتخلل التقرير من أوله إلى آخره ثباتا، الربط الوثيق بين السلم والتنمية. وهذه فكرة يسرنا نحن في أفريقيا أن نراها منعكسة في التقرير. ويسعدني أن ألاحظ أن التقرير يلقى قبولا إيجابيا من هيئات عديدة في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالفقرة ٢ من القرار ١١٧٠ (١٩٩٨)، التي تنص على أن مجلس الأمن

"يؤكد على أن التحديات القائمة في أفريقيا تتطلب استجابة شاملة، ويعرب، في هذا الصدد، عن الأمل في أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات المعنية، فضلا عن الدول الأعضاء، بالنظر في التقرير والتوصيات الواردة فيه، واتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات، كل منها في مجال اختصاصها؛".

ومن أجل النجاح في بناء إطار للسلم الدائم والاستقرار في أفريقيا، نهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الشعوب الأفريقية في تعزيز الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بتقديم المساعدة الإنمائية.

في الماضي القريب، كان العديد من الناس يشكون في عزم الأمم المتحدة في التزامها نحو أفريقيا. ففي مجال منع الصراعات، حدثت تجاهلات كبيرة في أوائل التسعينيات خلفت وراءها تجربة غير سعيدة فيما يتعلق بأفريقيا. فالتدخل في الصومال وعدم التدخل في رواندا تلاهما مؤخرا تردد المجلس في التدخل في زائير السابقة وفي الكونغو (برازافيل). ومن المؤسف أن هذه التجاهلات غير الحميدة حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كان مجلس الأمن يملك حرية أكبر لإرسال القوات، وحيث كانت أفريقيا تتخذ المزيد من التدابير الإيجابية الملموسة لتسوية منازعاتها. ويحدوني أمل وطيد في أن إعادة التقييم التي يجريها المجلس حاليا فيما يتعلق بالتزاماته بموجب الميثاق، ستمكن المجلس من تفادي مثل هذه اللحظات من التردد عندما يواجه حالات مماثلة في المستقبل. ونحن نحث المجلس على وضع معايير واضحة للموافقة على عمليات حفظ السلام وإجراءات الإنفاذ متى استدعت الحالات، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية.

ومنذ أوائل التسعينات، شرعت الدول الأفريقية في خطوات أولى هامة بإجراء إصلاحات سياسية بعيدة الأثر. ونظم الكثير منها انتخابات حرة ونزيهة. إلا أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير لتعزيز وتقوية عملية إحلال الديمقراطية على نحو شامل. ويشجع الأمين العام، في تقريره، الحكومات الأفريقية على الجرأة في اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه. وهذا تحد هام للدول الأفريقية في سعيها لإنشاء بنيات ثابتة من شأنها كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والقيادة التي تتسم بالشفافية والمساءلة.

إن انتزاع مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء من مساكنهم في منطقة البحيرات الكبرى يمثل مصدر قلق لنا

منذ زمن طويل. وأفريقيا اليوم لديها أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخليا. ومشكلة السكان المشردين قسرا في أفريقيا مشكلة حقيقية. وهي مشكلة تمثل مصدر قلق بالغ ليس فقط من وجهة نظر حقوق الإنسان ووجهة النظر الإنسانية، لكن بالنظر أيضا لبعدها الإقليمي الكبير، فهي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. فمنذ عام ١٩٩٤، لا زالت عمليات التشريد القسري للسكان في منطقة البحيرات الكبرى تتردد أصداؤها المنذرة بالخطر عبر القارة بأسرها. ويشكل قسم من أولئك السكان المشردين ما يعرف الآن بالعمالة المسلحة.

إن كينيا تشعر بالقلق من أنه رغم الخطر الواضح الذي تنذر به مشكلة التشريد القسري للسكان في المنطقة، لم يتخذ المجتمع الدولي إجراء يذكر لحل هذه الأزمة حلا شاملا منذ نشوئها في عام ١٩٩٤. ويسرني أن ألاحظ أن الأمين العام قد أثار هذه المسألة على نحو صائب في تقريره. وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس، فضلا عن جميع أعضاء المجتمع الدولي - سواء بصفتهم الفردية أو بصفتهم دولا أو منظمات - أن يحشدوا الإرادة السياسية الكافية لمعالجة هذه المشكلة نهائيا وإلى الأبد.

وتتعلق إحدى المسائل الهامة الأخرى التي تشغل كينيا بالتدفق غير المشروع للأسلحة. ويحدد الأمين العام على نحو صحيح تدفق الأسلحة إلى أفريقيا وفيها بأنه أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجال التصدي للنزاعات ومنعها في القارة. واليوم، يوجد في أفريقيا القسم الأكبر من الأسلحة الصغيرة المتداولة على نطاق العالم. ومن ثم هناك حاجة عاجلة للتصدي لهذه الحالة بطريقة شاملة حيث أنها تؤثر على الأمن والاستقلال السياسي فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، نضم صوتنا إلى أصوات الذين يؤيدون عقد مؤتمر دولي معني بجميع جوانب تجارة الأسلحة غير المشروعة في أقرب فرصة ممكنة، ذلك أن استئصال هذا الخطر بفعالية غير ممكن إلا داخل إطار عالمي. وفي هذا الصدد، نشعر بالتفاؤل إزاء البيان الذي أدلى به ممثلا الولايات المتحدة وفرنسا.

ومن الواضح أنه لا بد للنجاح في بناء إطار للأمن والاستقرار الدائمين في أفريقيا أن من يعمل المجتمع الدولي مع الشعوب الأفريقية لتعزيز الأساس الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. وفي هذا السياق، تمثل المساعدة من أجل التنمية مكونا لا غنى عنه لسياسات الدول الأفريقية ولا بد من تقديمها على نحو كاف وفعال.

وفي الوقت الراهن، يبلغ دين أفريقيا في جملته زهاء ٣٥٠ مليار دولار. ونرى أن هناك ضرورة عاجلة لانتهاج سياسة أكثر واقعية وشمولية بشأن الدين. وتستحق مناشدة منظمة الوحدة الأفريقية من أجل اتفاق دولي لتصفية كل الدين المتبقي بالنسبة لأفقر البلدان في أفريقيا أن ينظر فيها بجدية. كذلك ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة وسائر سياسات الحماية. وقد سررنا للملاحظات الإيجابية التي أدلى بها بعض الزملاء اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

ومنذ انعقاد الاجتماع الوزاري الخاص الأول بشأن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أضيفت مسائل محددة جديدة إلى جدول الأعمال الأفريقي. ويتسبب تجدد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في قلق بالغ لنا، لا سيما بالنظر إلى أثره على استقرار المنطقة. ونرى أن ثمة حاجة إلى اتخاذ نهج شامل لحل هذا النزاع.

والنزاع الحدودي بين إثيوبيا واريتريا يمثل مصدر قلق آخر لنا، حيث أنه يمكن بسهولة أن يزعزع استقرار منطقة القرن الأفريقي بأسرها مرة أخرى. ونحن ندعو اثيوبيا واريتريا إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل نزاعهما وإلى الامتناع عن اللجوء إلى القوة، وفي هذا الصدد، نحثهما على التعاون مع مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة.

ومن بين المسائل الأخرى التي تستحق توجيه الاهتمام إليها بصفة عاجلة النزاع الداخلي في غينيا - بيساو والحالة الهشة في أنغولا.

إننا نشعر بقلق عميق من أن عدد حالات النزاع في أفريقيا في ارتفاع بدلا من أن ينخفض. ونتعهد بالعمل عن كثب مع الآخرين بحثا عن حلول سلمية لجميع هذه النزاعات.

أخيرا، فإن حوادث التفجيرات التي وقعت في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا الشهر الماضي مثال بليغ على أن آفة الإرهاب هي مشكلة لا تهم المناطق الأخرى فقط بل

وأفريقيا أيضا. ففي الحادث الذي وقع في كينيا وحده مات ٢٥٧ من أبناء شعبنا وأصيب ما يربو على ٥ ٠٠٠ بإصابات بالغة، مثل الفقد الدائم للبصر أو السمع. وتكلفة إصلاح نحو ٧٠ من المباني والبنى الأساسية التي دمرت نتيجة للحادث تقدر الآن بما يربو على ٥٠٠ مليون دولار. إن أعمال الإرهاب، مهما كان وراءها من أيديولوجية أو مبرر، لا ينبغي ولا يمكن التسامح فيها. ونحن ندعو إلى بذل جهود دولية متضافرة ترمي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية دولية شاملة من أجل مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد ينبغي النظر بجدية في الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، نعلن عن سرورنا للتطور الإيجابي في قضية لوكربي ونتطلع قدما إلى بدء مرحلتها النهائية في أقرب فرصة ممكنة بالشروع في محاكمة عادلة في البلد المحايد المختار ورفع العقوبات عن ليبيا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البرتغال، معالي السيد جايمي غاما.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): لقد أتيح للبرتغال من قبل أن تعلن في مجلس الأمن تأييدها للتقرير الممتاز الذي قدمه أمين عام الأمم المتحدة بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأود أن أكرر بالتأكيد أن الحكومة البرتغالية على استعداد لأن تدعم دعما كاملا وبنشاط دور الأمم المتحدة في صياغة علاقة جديدة وأكثر دينامية مع أفريقيا.

إن الأمر يعود إلينا جميعا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، أن ننتقل من الكلمات إلى الأفعال إذا أردنا حقا الإسهام في تحرير أفريقيا من التخلف الاقتصادي ومساعدة شعوب أفريقيا على الحفاظ على وتيرة سيرها الثابتة نحو الديمقراطية وسلامة الحكم. وتعطينا أفريقيا أمثلة جيدة على ذلك، مثل موزامبيق والرأس الأخضر، مما يشجعنا على العمل وفقا للمقترحات التي حددها الأمين العام على نحو صحيح.

إن السعي المشترك لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا يفترض مسبقا وجود إرادة سياسية لذلك لدى جميع الأطراف في هذه العملية. وستضطلع البرتغال بدورها في جميع المحافل الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونحن ملتزمون بإنجاح عقد مؤتمر قمة أوروبي - أفريقي خلال رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٠.

وفي اتساق مع تقرير الأمين العام، تؤمن البرتغال على أن انتشار الأسلحة يمثل إحدى الآفات الأشد تدميرا التي تعاني منها أفريقيا حاليا. ولا بد لنا من أن نحشد جهودنا المشتركة بفعالية للتغلب على هذه المشكلة. وتوافق البرتغال على ضرورة القيام بجهود أكبر كثيرا لوقف تدفق الأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة، عبر الحدود ومن نزاع إلى آخر. ونعتقد أنه سيكون من المفيد تخفيض ميزانيات الدفاع في أفريقيا حيثما أمكن ذلك، فضلا عن إجراء إعادة تقييم لأهداف برامج التعاون العسكري الثنائية مع البلدان المتقدمة النمو.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أؤكد على أن البرتغال اعتمدت بالفعل تشريعا ينص على اعتبار انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة من جانب مجلس الأمن جريمة يعاقب عليها القانون. وأود كذلك أن أشير إلى الأهمية التي نعلقها على القرار ١١٩٦ (١٩٩٨)، الذي أقره المجلس مؤخرا.

وفي بياني الذي أدليت به هنا في العام الماضي، أشرت إلى أن البرتغال ستستجيب لضرورة توفير موارد أكبر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أفريقيا. ولقد شاركنا في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، ولا نزال نشارك في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ونشارك الآن أيضا في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والبرتغال من أكثر بلدان الاتحاد الأوروبي نشاطا في المشاركة في عمليات حفظ السلم في أفريقيا، وهي ملتزمة، بأقصى ما لديها من قدرات، بالاستجابة على نحو إيجابي لاحتياجات الأمم المتحدة.

وعلى صعيد آخر، فإننا ندرك الدور الفريد الذي ينبغي أن تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في منع الصراع وفي حل النزاعات في أفريقيا. ولذا فإننا نؤيد توصيات الأمين العام التي تشير إلى تنسيق أوثق بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. وفي هذا الإطار، فإن القرار ١١٩٧ (١٩٩٨)،

الذي اعتمد في الأسبوع الماضي، يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المسؤولية النهائية عن الأذن باستخدام القوة لاستعادة السلام هي على الدوام تعود إلى مجلس الأمن.

والبرتغال بوصفها عضوا في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية - وهي منظمة تتكون أساسا من البلدان الأفريقية - فإنها، من خلال تلك المنظمة، بوسعها تقديم مساهمة فعالة في حل النزاع في غينيا - بيساو، وهو بلد نتشاطر معه روابط تعاون وثيقة. ونعتقد أن التوسط في النزاع، وهو ما تضطلع به حاليا بصورة مشتركة مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هو مثال جيد على طريقة عمل منظمتين دوليتين من أجل تحقيق هدف واحد - أي التسوية السلمية والتفاوضية للنزاع - مع الأخذ في الاعتبار مهمات وخصائص كل منهما.

وغالبا ما تنطوي مهمات تعزيز السلم على نفس القدر من الصعوبة مثلما هو الحال في مهمات إنفاذ السلم أو منع النزاع. وهذا قد يتطلب بذل جهد مستمر ودؤوب من جانب المجتمع الدولي. وإننا نتشاطر تماما وجهات النظر التي أعرب عنها الأمين العام بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، كما جاء على لسانه فإن:

> "الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة". (S/1998/318، الفقرة ٦٣)

ويحدونا خالص الأمل أن يتفادى مجلس الأمن النظر من منظور ضيق جدا إلى صلاحياته فيما يتعلق بهذه المسألة وأن يناقشها بالجدية التي تستحقها.

ونعتقد أن عناصر بناء السلام ينبغي أن تتحدد وتدمج بوضوح، منذ البداية، ووصولا إلى ولايات عمليات حفظ السلم. وهذا أحد الدروس التي تعلمناها من مشاركتنا في بعثتي الأمم المتحدة في أنغولا وموزامبيق.

وان العناصر الإنسانية وعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلم وبناء السلام بعد انتهاء النزاع هي عناصر أخرى نوليها اهتماما خاصا. وتحقيقا لهذا الغرض، فإننا على استعداد للإسهام في تنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام، مؤكدا بصورة خاصة على الأمور التالية: اتخاذ تدابير لزيادة أمن مخيمات اللاجئين، وهذه المخيمات ربما كانت أبرز نتائج النزاعات التي ابتليت بها أفريقيا؛ توسيع مفهوم حماية مناطق الأطفال بوصفها "مناطق سلام"، وهنا أود أن أؤكد على التوقعات التي نعقدها على التجربة الرائدة في سيراليون؛ والمقترح الرامي إلى تمويل بعثات حقوق الإنسان من الإسهامات المقررة للأمم المتحدة.

ولا بد من قول كلمة أيضا للتأكيد مجددا على الأهمية التي نوليها للنهوض بالحكم الصالح والتنمية المستدامة في أفريقيا، وهما من العناصر الهامة على حد سواء في الطريقة التي ننظر بها إلى السُبل الممكنة للتغلب على المشاكل التي تواجه تلك القارة. واسمحوا لي أن أعيد إلى الأذهان الكلمات المأثورة التي ذكرها هنا في العام الماضي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، عندما أكد قائلا:

> "ولكن الواقع أن بذور الديمقراطية لا تنبت ولا تحيا في تربة الفقر المدقع والأمية والجوع والمرض". (S/PV.3875، ص ٣٦)

ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المناسبة للجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم من أجل التغلب على هذه المشكلات. ولقد قامت البرتغال باتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه من خلال الاضطلاع بعملية إصلاح عالمية لآليات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تكييفها مع احتياجات المعونة الراهنة من أجل التنمية. وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، سجلت البرتغال أكبر زيادة نسبية في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها من بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - إذ بلغت ٢٧ في المائة. إلا أن أهم مساهمة تقدمها البرتغال للنمو الاقتصادي في أفريقيا ينبغي أن ينظر إليها من حيث زيادة تدفقاتنا التجارية مع العديد من البلدان الأفريقية، وفتح أسواقنا أمام الصادرات الأفريقية وزيادة الاستثمار البرتغالي في القارة.

والجروح التي تعاني منها أفريقيا عميقة جدا في بعض أجزاء القارة. وبعض هذه الجروح، كما هو الحال في السودان والصومال، قد طال أمدها ولا تحمل أية دلائل على التحسن. وهناك جراح أخرى أحدث عهدا، ويمكن أن تنتشر دون كابح لها لكي تُعدي الآخرين، وبما يترتب

عليها من عواقب غير منظورة. وإننا نشعر بالقلق إزاء اندلاع النزاع مجددا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإننا نتوجه بنداء من أجل التوصل إلى حل سياسي على أساس احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية لذلك البلد. ونشعر بالقلق أيضا إزاء حالة ادم الاستقرار التي لا تزال سائدة في مناطق أخرى من منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل سيراليون، وإثيوبيا واريتريا.

والمأزق الحالي في عملية السلام في أنغولا يثير خوفا عميقا في البرتغال. وسنواظب بمفردنا ومع الترويكا، التي اجتمعت هذا الصباح على المستوى الوزاري في نيويورك، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، في سعينا لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة، وفقا لبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأن حالة عدم الاستقرار المتطاولة في أنغولا تدل بوضوح على أن السلام أو الحرب يعتمدان في التحليل النهائي على توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف في حالات النزاع.

وكملاحظة أخيرة، أود أن أؤكد على هذه النقطة الأخيرة. إن جميع المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تقوم على افتراض مسبق - بل أجرؤ على القول بأنها تقوم على شرط ضروري - هو الإرادة السياسية للمجتمع الدولي وفرادى الدول؛ وإرادة اختيار الطرق الأصعب، بالرغم مما يكتنفها من صعوبات؛ وإرادة ترجمة الأقوال إلى أفعال؛ وإرادة اختيار السلام والتنمية، بدلا من الحرب والمصالح الأنانية. وباختصار الإرادة لتغيير الأحوال. وإن النهج الشامل نفسه تجاه أفريقيا الذي أوصى باتباعه الأمين العام يعتمد على فعل ينم عن إرادة من جانب المجتمع الدولي ككل. ويحدونا الأمل بأن نكون جميعا عند مستوى هذا التحدي الكبير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة للاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): مما يؤسف له، أنه يجب علينا أن نقول إن لهيب الحرب ما زال مضطرما في أنحاء أفريقيا. بل ان عدد الحروب ازداد في العام الماضي. ونشعر بالقلق لأن الأزمات السياسية الداخلية ترك أثرا مزعزعا للاستقرار على الحالة في مناطق بأكملها.

ففي الشهور الأخيرة اضطلعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام بالكثير من العمل لتحديد أسباب النزاعات في القارة الأفريقية. ومن الواضح أن السبيل لتسوية النزاعات يكمن أولا في التغلب على المشاكل السياسية والإثنية والاجتماعية والاقتصادية المزمنة.

ومن الواضح، أنه لا يوجد أي علاج سريع وجذري يحل مشاكل بهذه الضخامة. ويحتاج الأمر إلى بذل جهود مشتركة شاملة ومضنية من جانب أصدقاء أفريقيا والأفارقة أنفسهم لكسر طوق الجمود المشهور ألا وهو: التخلف والمشاكل الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي والعسكري، والصراعات وبرامج التنمية الفاشلة.

ومما يبعث على التشجيع إننا قدمنا إلى هذا الاجتماع ووراءنا بعض النتائج الإيجابية. فالوثائق التي تحدد المهام المنبثقة عن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في شهر نيسان/أبريل بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية في أفريقيا قد تم إعدادها والاتفاق عليها. ونحن نؤيد المقترحات التي تنص على أن يستأنف المجلس مناقشته غير الرسمية للتقدم المحرز في تنفيذ المقررات التي اتخذت اليوم في شهر كانون الأول/ديسمبر، في أعقاب تقديم الأمين العام لتقريره بشأن هذه المسألة.

ولا يسعني إلا أن أنوه بالزيادة الكبيرة في النشاط الذي يقوم به الأفارقة أنفسهم. وإن الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية لمنع الصراعات وتسويتها تدل على استعداد الأفارقة لتحمل قسط أكبر من المسؤولية في حل مشاكلهم، وتصميمهم على ذلك.

ولا شك أنه من دون حل مضمون ودائم للصراعات المحلية، لن يوجد ما يكفل شروع البلدان الأفريقية في السير بحق على الطريق المؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة ونشطة، وتكاملها الكامل مع الاقتصاد العالمي. وإن إنشاء نظام فعال لعموم أفريقيا يرمي إلى منع الصراعات وحلها على حد سواء، والتنفيذ الشامل للأهداف المتعلقة بالانتعاش في فترة ما بعد الصراع ينبغي أن يكونا عنصرا أساسيا للاستراتيجية الرامية إلى توطيد دعائم السلام. ونعتبر أيضا أن من الأهمية بمكان القيام، بأي طريقة ممكنة، بتشجيع آلية منظمة الوحدة

الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها بغية أن تعمل بطاقة كاملة.

إننا نعتقد أن الجهود التي يبذلها الأفارقة ينبغي أن تلقى الدعم من الأمم المتحدة بما لديها من سلطات وقدرات. والمسألة هي أنه يتعين ألا تعتبر بديلا عن الجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم، بل تعاونا ومساعدة مشتركة من جانب الأمم المتحدة ومنظمات وبلدان أخرى في تدعيم إنشاء آليات لبناء السلام في عموم أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن من الأهمية بمكان أن تستغل بنشاط أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع المنظمات الإقليمية على اتخاذ مبادرات أكبر في ميدان الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات. وهذا يفترض توسيع ممارسة عمليات بناء السلام الإقليمية بدعم من مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، ينبغي بالطبع الامتثال للمبادئ التي ينص عليها الميثاق فيما يتعلق بدور مجلس الأمن في إطلاق عمليات حفظ السلام. والعمليات العسكرية التي تقوم بها هياكل إقليمية، ولا سيما العمليات التي تقتضي استخدام القوة، غير مسموح بها إلا إذا أذن بها مجلس الأمن بصورة واضحة. وهذه القاعدة التي لا تقبل الجدل تنطبق أيضا على الأعمال التي تقوم بها قوات التحالف المشكلة لهذا الغرض.

وتعتزم روسيا أن تقدم كل مساعدة ممكنة لحل مشاكل القارة الأفريقية، وأن تعمل جنبا إلى جنب مع البلدان التي تقيم معها تقليديا علاقات ودية وعلاقات شراكة. إن أفريقيا، بالنسبة إلينا، كانت وستظل في أعلى سلم اهتماماتنا.

وبالإضافة إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة، ننظر في خيارات شتى تتعلق بكيفية توسيع نطاق انخراطنا العملي في تعزيز إمكانية بناء السلام لدى الأفارقة - أولا في مجالات من قبيل النقل والدعم التقني ومشاريع الإغاثة الإنسانية، وتدريب أفراد فرق الإغاثة التابعة لعمليات حفظ السلام. وإذ ندرك الشاغل الذي يساور العديد من البلدان الأفريقية فيما يتعلق بمشكلة الألغام، فإننا على استعداد لتقديم خبرتنا في نزع الألغام، ولا سيما في أنغولا وموزامبيق ومصر. ولقد قدمنا مقترحاتنا بصدد هذه المسائل وعدد من المسائل الأخرى إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وسنقوم بتوفير بيانات لقاعدة البيانات في الأمم المتحدة التي يعمل الآن على وضعها فيما يتعلق بقدراتنا على تدريب حفظة السلام. ونحن منفتحون لتقبل مقترحات بشأن مشاريع مشتركة أخرى يمكن أن تستغل ما لدى روسيا من قدرات.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في سلوفينيا، معالي السيد بوريس فرليتش.

السيد فرليتش (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب سلوفينيا بإتاحة الفرصة لمناقشة الحالة في أفريقيا في مجلس الأمن على المستوى الوزاري تحت القيادة الممتازة للرئاسة السويدية.

إن إحدى النقاط الهامة في تاريخ العالم الحديث والأمم المتحدة كانت عملية إنهاء الاستعمار الأفريقي. فلقد غير هذا التطور وجه العالم، وأسر ألباب الجيل الجديد من زعماء العالم، وعزز الإيمان بالمساواة العرقية، وبحرية الأفراد، وبحق جميع الشعوب في تقرير المصير. لذلك، لا يسع الأمم المتحدة، التزاما بما يمليه الضمير، أن تقصر في التصدي للتحديات الراهنة التي يواجهها الأفارقة فيما يسعون إلى استعادة مفاخر ماضيهم وضمان مستقبل مثمر لهم. وليس من قبيل المغالاة القول إن نجاح أو فشل الأمم المتحدة يعتمد على قدرتها على تقديم إسهام مفيد لحل المشاكل المعاصرة في أفريقيا.

إن أفريقيا قارة واسعة ومتنوعة تتصف بتناقضات جمة. فمن الناحية الإيجابية، يعمل الزعماء الأفارقة جاهدين لتخطي اعتمادهم على الآخرين من أجل صون الاستقرار الإقليمي وتحقيق الازدهار الاقتصادي. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، يقدم الوسطاء الأفارقة والقوات الأفريقية المساعدة لحل المشاكل الناجمة عن فترة من عدم الاستقرار الشديد. وفي سيراليون، مهدت منظمة دون إقليمية، هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السبيل أمام عودة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. ويؤمل أن يشير هذا إلى نهاية فترة من العصيان الذي طال أمده. وثمة عدد متزايد من الدول الأفريقية التي تتخلى عن نماذج اقتصادية غير كفؤة تديرها الدولة لصالح أنظمة منفتحة تقوم على الأسواق. وفي ما يزيد على ٢٤ بلدا،

حققت الحركات المناصرة للديمقراطية إصلاحات كبيرة ونمو المؤسسات الديمقراطية، لا سيما الصحافة الحرة.

ومن الناحية السلبية، لا تزال المسائل الأفريقية تهيمن على جدول أعمال مجلس الأمن. لذلك، ينتشر تصور على نطاق واسع بأن التقدم المحرز حتى الآن ليس كافيا، وأن الإنجازات الأخيرة الحاصلة في أفريقيا لا تزال هشة ولا يمكن أن تكون حصنا للوقاية من الصراعات. وهذه الحالة تثير القلق في ضوء بعض خصائص هذه الصراعات، مثل شن هجومات عشوائية على المدنيين وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، والتسبب في عدد كبير من اللاجئين والنشر المتعمد لمشاعر الحقد العرقي والتدخل فيما وراء الحدود.

ومن الخطورة بمكان التعميم إزاء مصادر الصراعات في أفريقيا، مثل معظم الأشياء الأخرى الأفريقية. والمؤسف مع ذلك أن هناك فكرة مهيمنة ترافق معظم الأزمات الأفريقية، هي الموضوع المرير المتكرر، موضوع التفاوت الاقتصادي والحرمان الاجتماعي.

إن جزءا كبيرا من حل المشاكل الأفريقية الراهنة يكمن إذن في الاعتراف بالصلة الجوهرية بين تعزيز النمو الاقتصادي وبناء السلام الدائم. وهذا برأينا هو أيضا إحدى أقوى الرسائل التي يبعثها تقرير الأمين العام عن أفريقيا المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

وتدل الخبرة التي اكتسبتها بلدان عديدة تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بلدي بالذات، على أن الأداء الاقتصادي المتسارع يقتضي استعمال الموارد الموجودة على نحو أفضل، وزيادة الاستثمار، وتعزيز القطاع الخاص. كما أن إصلاح الاقتصاد الكلي ضروري، لا سيما الجهود المبذولة لإعادة هيكلة التمويل العام، وكفالة وجود سلطة مالية مستقلة. وخبرتنا أيضا تؤيد رأي الأمين العام القائل إن الشعوب نفسها هي المورد الأول والأخير للتنمية الاقتصادية. ولذا يتصف التعليم العام وتدريب الناس، فضلا عن نشر العلوم المتخصصة والمعرفة، بأهمية قصوى.

وإلى جانب هذه الخبرة، من الأهمية بمكان أن ندرك أن على المجتمع الدولي واجب تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على أن تدير اقتصاداتها إدارة فعالة. وثمة بلدان عديدة في أفريقيا لا يزال يعوقها الافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة، والمشاكل المالية الحادة. وإن التدخل الدولي، ولا سيما من جانب المؤسسات المالية، مطلوب أيضا للتصدي لمسألة ملحة هي العجز عن تسديد الديون المستحقة. ومن شأن اتخاذ إجراءات في هذا المجال أن يسهم إسهاما كبيرا في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وثقة المستثمرين في أفريقيا.

إن العديد من الأجوبة الأساسية على المشاكل الأفريقية اقتصادي بطبيعته. لكن من الواضح بنفس القدر أن التحديات المباشرة للسلام والأمن في أفريقيا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. ويتعين إعطاء أعلى الأولوية لهذه التحديات لعدة أسباب ليس أقلها أن السلام شرط أساسي للنمو والتنمية.

ويبقي مجلس الأمن قيد نظره في الوقت الراهن عددا من الحالات الأفريقية المعينة. بالإضافة إلى ذلك، يشرع المجلس في مسعى هام من أجل وضع مبادئ توجيهية تتعلق بعدة مسائل رئيسية لمنع الصراعات وإدارتها في أفريقيا عموما.

وتؤيد سلوفينيا الفكرة الجديدة الهامة المطروحة لتعزيز فعالية الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على الأسلحة، وللقضاء على تدفقات الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى أفريقيا وفيما بين بلدانها. ويسرنا أيضا اعتماد مقترحات محددة لتعزيز إمكانية حفظ السلام في أفريقيا. ونعتقد أن من الأهمية بمكان تكوين قوة ذات مصداقية وفعالية للرد السريع، تدعمها إرادة سياسية كافية ومساعدة عملية من المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، تؤيد سلوفينيا الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن ترتيبات إقليمية ودون إقليمية أخرى. وينبغي أن يكون التركيز هنا على منع الصراعات وإدارتها وحلها. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد من جديد اعتقادنا بأن هذا التعاون ينبغي أن يقوم على الإطار الذي يرسيه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن هذا الاجتماع الوزاري يدل على تأييد عالمي لأفريقيا، ويشهد على البحث عن نهج جديدة لحل المشاكل الأفريقية. وإن القرارين والبيان الرئاسي التي صدرت حتى الآن تتناول بعض المسائل الأساسية

وستثبت فائدتها بشكل خاص في عمل مجلس الأمن في المستقبل.

في الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد أنه رغم ظهور نزاعات جديدة في أفريقيا خلال العام الماضي، فإن إمكانية التغيير الإيجابي قد تكون اليوم أيضا أعظم مما كانت عليه لعقود. إن أفريقيا ليست بعد الآن ساحة لحروب تشن بالوكالة. إن نهاية الحرب الباردة أعادت أيضا تنشيط مجلس الأمن، مما أدى إلى إتاحة الفرصة له كي يضطلع بدور أكبر في حل المشاكل الأفريقية. والأمم المتحدة أيضا - بقيادة أمينها العام الأفريقي الثاني على التوالي - مؤهلة تماما للنهوض بالسلم والأمن في أفريقيا بشكل فعال. ولذلك، تؤكد سلوفينيا من جديد تأييدها التام للجهود المستمرة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية السويد.

إن تصورنا لأفريقيا اليوم تصور متعدد الوجوه. وفي هذا المحفل، نتناول أزمات وتهديدات يتعرض لها السلم والأمن. ومما يؤسف له أن الأحداث التي تتكشف على القارة الأفريقية تمثل جدول أعمال مثقل.

إلا أن هذه ليست الصورة الكاملة. ينبغي لنا ألا ننسى التطور الإيجابي في أفريقيا خلال العقود الماضية الأخيرة: فالصحة والتعليم تحسنا إلى حد كبير، وأجريت انتخابات ديمقراطية في غالبية الدول، وفي بلدان عديدة تم التغلب على الاتجاه الاقتصادي النازل ويحدث الآن نمو حقيقي.

إن أفريقيا منفتحة أمام تحديات العولمة والمناقشة السياسية الحرة، والبحث عن نماذج جديدة تنمو من الداخل بدلا من استيرادها من الخارج. هناك حيوية عظيمة، ولكن هناك أيضا اضطراب.

إن نقطة الانطلاق في اجتماع اليوم مسؤوليتنا المشتركة عن السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بأفريقيا. ونحن بحاجة إلى أن ننظر بصراحة وبنقد ذاتي في كيفية مواجهة المجلس لهذه المسؤولية. ونحن بحاجة إلى أن نتطلع إلى الأمام لما يمكن أن يفعله مجلس الأمن ونفعله نحن كدول أعضاء على نحو مختلف وأفضل.

أولا وقبل كل شيء، يجب على مجلس الأمن أن يحشد الإرادة السياسية الضرورية. ويجب أن يكون مستعدا للقيام بعمل، في أفريقيا كما هو الحال في أي مكان آخر، من الإنذار المبكر، والمنع والإقناع السياسي إلى حفظ السلام و - عند اللزوم - العمل وفقا للفصل السابع، وأيضا بناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

ينبغي للمجلس أن يواصل إنشاء جيل جديد من عمليات حفظ السلام، بتوازن وتنسيق أفضل بين المكونات العسكرية والسياسية والشرطة المدنية وغير ذلك من المكونات المدنية. وعندما يحتاج إلى عمليات حفظ سلام جديدة أو موسعة، يجب أن يكون جميع أعضاء المجلس مستعدين للتوصل إلى قرارات دون تأخير لا مبرر له ولتحمل المسؤولية المالية عنها.

ثانيا، يجب على المجلس أن يدعم العمل الأفريقي من أجل الأمن الإقليمي، ليس كطريقة لتقليل اشتراكه إلى الحد الأدنى، ولكن ليضمن الدعم الإقليمي المستدام للحلول السلمية. وهناك أيضا حاجة إلى قيام المجلس بدور نشط في متابعة العمليات التي أذن بها.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن وعلى منظومة الأمم المتحدة في مجموعها العمل على سد الفجوة القائمة بين العمل السياسي والعمل الإنساني. إن القارة الأفريقية تتحمل عبئا ثقيلا من اللاجئين والمشردين. إن الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة تشل الأفراد والأمم. والجنود الأطفال يعاملون بوحشية بصفة دائمة. وهذه تهديدات للأمن الإنساني.

يجب على كل دولة أن تمارس مسؤوليتها من أجل رفاه شعبها. ولمجلس الأمن أيضا دور هام لتوفير الدعم عن طريق العمل الإنساني. وينبغي أن يبذل قصارى جهده ليكفل أن تكون التدابير التي يتخذها للقيام بذلك بمثابة وسيلة للوصول إلى حلول سياسية أطول أمدا.

رابعا، ينبغي أن نتأكد من أن تعطي منظومة الأمم المتحدة في مجموعها، جنبا لجنب مع منظمة الوحدة الأفريقية، أولوية تامة لمنع النزاعات. إن هذه ضرورة أدبية، بل في الواقع ضرورة سياسية وإنسانية واقتصادية.

في النهاية، منع النزاعات مسألة تتعلق بتوفر الإرادة السياسية. والتضامن والسيادة لا يمكن أن يعنيا أبدا أن يكون السلوك الوطني المنذر بالخطر محصنا من الاهتمام الدولي حتى تقع الكارثة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاستجابة بسرعة وبسخاء لطلبات المساعدة.

إن تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها وثيقة مؤثرة. إنه صريح في تحليله وواضح في رسالته. وينبغي أن تكون أفريقيا والأفريقيون على قدر التحديات، لكن يجب ألا يتركا بمفردهما.

إن مجلس الأمن منخرط في عملية واسعة النطاق للنظر في توصيات مقدمة من الأمين العام ومن الدول الأعضاء. وهذه فرصة لمجلس الأمن كي يتجاوز جدول أعماله اليومي بشأن إدارة الأزمات وأن يتبع منظورا أوسع مدى وأطول بعدا. إن هذا العمل أسفر فعلا عن عدد من النتائج الملموسة في مجالات هامة مثل العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أفريقيا، وحفظ السلام والجزاءات. وسيستمر العمل بشأن المسائل الهامة مثل أمن اللاجئين وخفض تدفقات الأسلحة وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. وسيشمل تدريجيا جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

السلم والأمن في أفريقيا لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق العمل المشترك الذي تقوم به أفريقيا والمجتمع الدولي والمنظمات المدنية والرجال والنساء العاديون الملتزمون بمستقبل أفضل لأنفسهم ولأبنائهم.

الآن، أستأنف أعمالي بصفتي رئيسة للمجلس.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان الآتي نيابة عن أعضاء المجلس:

"اجتمع مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على صعيد وزراء الخارجية، وفقا لقراره ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، لتقييم التقدم المحرز في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا منذ الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وهو يشير إلى بيان رئيسه (S/PRST/1997/46) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ويكرر الإعراب عن تقديره للأمين العام إزاء تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318).

"ويؤكد المجلس من جديد التزامه قِبل أفريقيا في مجالي منع النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين، من منطلق الاضطلاع بمسؤوليته في إطار ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد من جديد أيضا مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

"ويشدد مجلس الأمن على أن المجتمعات السلمية تستند إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وتوقير الكائن البشري وتقديره. ويسلم بالرابطة الوثيقة القائمة بين تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنع النزاعات. ويؤكد أن السعي للسلام في أفريقيا يتطلب اتباع نهج شامل منسق حازم، يتضمن القضاء على الفقر وتشجيع الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب منع النزاعات وحلها، وحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد على أن الإرادة السياسية الحقيقية ضرورية، في أفريقيا وفيما وراءها، من أجل تحقيق نتائج دائمة فيما يتصل ببلوغ هذه الغايات، ويؤكد أن ثمة حاجة ماسة إلى قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية وسائر المؤسسات ذات الصلة بالاستمرار في النظر في اتخاذ إجراءات مناسبة للاستجابة للتوصيات الشاملة التي قدمها الأمين العام في تقريره.

"ويسلم مجلس الأمن بما تحقق من تطورات إيجابية في أفريقيا في العام الماضي، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية في ميدان تشجيع إرساء الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. ويثني على جهود الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، لحل النزاعات بالوسائل السلمية. ويرحب المجلس بالتقدم المحرز في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي عملية السلام في بوروندي. ويحث

جميع الدول والهيئات ذات الصلة على توفير الدعم المالي والتقني من أجل تعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية الخاصة بمنع النزاعات، وصون السلم والأمن، وتسوية المنازعات. ويطالب بإقامة شراكة معززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية من أجل دعم هذه الجهود.

"ويعرب المجلس عن قلقه المتواصل إزاء عدد وحدة النزاعات في أفريقيا، والترابط فيما بينها، وخاصة فيما يتعلق بظهور نزاعات جديدة خلال العام الماضي. فنزاع الحدود بين إثيوبيا واريتريا، وعودة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوقف عملية السلام في أنغولا، واستمرار العنف في سيراليون، ووجود حالات طوارئ معقدة في الصومال والسودان كليهما وحالات أخرى غيرها تسبب قلقا بالغا. وهذه الحالات، التي تهدد أحيانا الاستقرار في أجزاء كبيرة من القارة، تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة من قبل الدول الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لمنع وقوع المزيد من المآسي.

"ويطلب مجلس الأمن بإلحاح إلى الدول الأفريقية وكافة الأطراف المعنية أن تقدم الدليل العملي على توفر الإرادة السياسية لتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وليس بالطرق العسكرية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم القانون الإنساني الدولي، وسيادة دول المنطقة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ويشجع المجلس أيضا دول المنطقة على مواصلة تحسين تنفيذ أسلوب الحكم السليم والاضطلاع بمختلف الإصلاحات اللازمة لتشجيع النمو الاقتصادي. ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الجهود التي تشرع فيها الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تحقيق هذه الأغراض.

"ويعرب مجلس الأمن، من جانبه، عن التزامه المتجدد بالمساهمة في حل النزاعات في أفريقيا. وفي هذا السياق، يذكر بمقرراته خلال السنة الماضية التي أذن فيها بإنشاء عمليتين جديدتين للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، للمساعدة في الجهود الرامية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ويعرب أيضا عن عزمه على تحسين قدرته على منع حدوث النزاعات، وجعل الاستجابة للنزاعات أكثر كفاءة وفعالية، ويؤكد دعمه للتدابير المتخذة ضمن منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جهود بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

"وقد بدأ مجلس الأمن، استنادا إلى توصيات الفريق العامل المخصص التابع له والمنشأ عملا بقراره ١١٧٠ (١٩٩٨)، اتخاذ خطوات ملموسة كجزء من استجابة شاملة وأوسع نطاقا للتوصيات المقدمة من الأمين العام. وقد اتخذ المجلس إجراءات للمساعدة في تعزيز دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع حدوث النزاعات وصون السلام. كما اتخذ إجراءات لتعزيز فعالية حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس. وتناول المجلس كذلك ضرورة دعم تعزيز المجلس لقدرة أفريقيا على حفظ السلام.

"ويشجع مجلس الأمن الفريق العامل المخصص على مواصلة عمله، وفق ولايته، وعلى تقديم مزيد من التوصيات العملية إلى المجلس، وخاصة فيما يتعلق بوقف تدفق الأسلحة وإلى أفريقيا وداخلها وبالتدابير الرامية إلى مساعدة الحكومات التي تستضيف لاجئين في أفريقيا على صون أمن وحيادية مخيمات اللاجئين وإلى تعزيز قدرة المجلس على رصد الأنشطة التي أذن بها وإن كانت تنفذها دول أعضاء أو ائتلافات من الدول الأعضاء.

"وإذ يدرك مجلس الأمن أن تحديات تحقيق السلم والأمن في أفريقيا عملية مستمرة، فإنه سيواصل تقييم أوجه التقدم في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، على مستوى وزراء الخارجية، كل سنتين، تمشيا مع قراره ١١٧٠ (١٩٩٨)".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1998/29.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.